أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي تـــوقيت الاعتـــراف بالخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشـــركات المقيـــدة بالبورصة المصرية مع دراسة تطبيقية

The Impact of IFRS Application on Losses Recognition Time in Published Financial Reports of Egyptian Listed Companies with An Applied Study

أ/هديـل توفيـق ابواليزيـد ابوشلـوع

مدرس مساعد بكلية التجارة جامعة كفرالشيخ

أ.د/ مدثـر طـه أبـوالخيـر
أستاذ المحاسبة المالية
نائب رئيس جامعة طنطا السابق

أ.د/ شوقـي السيـد فـودة
أستاذ المحاسبة الخاصة
بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد التاسع - العدد السادس عشر- الجزء الثاني
يوليو ٢٠٢٣م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

مستخلص البحث:

استهدف البحث اختبار الأثر المباشر لتطبيق معايير IFRS، علي توقيت الاعتراف بالخسائر (التحفظ المحاسبي المشروط) وعلي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وكذلك الاثر المباشرللتحفظ المشروط علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. واختبار الأثر غير المباشر لـIFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط. وقد قامت الباحثة بتحليل بيانات التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٦٩ شركة غير مالية من ٢٠١٢ الي ٢٠١٨. ودون توقف لقيدها. واستبعدت غير المتعاملة بالجنيه المصري، وغير كاملة البيانات.

ولاختبار الفروض والتحقق من مطابقة النموذج المقدم وتقدير معلماته تم تبني منهجية نمذجة المعادلة البنائية. وباستخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis . ولتنفيذ تحليل المسار استُخدم البرنامج الإحصائي (AMOS). واستُخدمت طريقة Asymptotically Distribution- Free Estimation . بالإضافة إلي أستخدام تقنية Bootsrtaping. ولقد اسفر الاحصاء الوصفي للمتغيرين التابع والوسيط قبل تطبيق IFRS وبعد تطبيقها عن الآتي: نمط غير واضح لاتجاه متوسط التحفظ المشروط قبل تطبيق IFRS. وارتفاع متوسطه مباشرة بعد تطبيق المعايير واستمر ثابت في السنوات التالية. كما اتخذ متوسط توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر نمط واضح متذايد قبل IFRS، ثم اتجه إلي التقلب بعد IFRS. بينما أظهر تحليل المسار جودة مطابقة النموذج المقدم بالبحث للبيانات المشاهدة.

كما انتفت معنوية الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق IFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. فضلاً عن الأثر المعنوي المباشر العكسي للتحفظ المحاسبي المشروط عليها. والأثر المعنوي المباشر للمتغير الرقابي حجم الشركة علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. والأثر المعنوي غير المباشر للمتغير الرقابي حجم الشركة علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط. بينما لا يؤثر تطبيق IFRS معنوياً علي التحفظ المحاسبي المشروط.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية، التحفظ المحاسبي المشروط، توقيت الاعتراف بالخسائر، خاصية التوقيت، توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

Abstract:

The research aimed to test the direct impact of IFRS standards, on both conditional accounting conservatism and gains & loss recognition time. Test indirect effect of IFRS on gains & loss recognition time by mediating conditional conservatism. By analyzing financial reports of a 69 non-financial, dealling in LE, listed companies from 2012 to 2018 with continuous registration.

In order to test hypotheses , verify conformity of presented model and estimate its parameters, the SEM methodology using the Path Analysis method was adopted. Also, statistical program AMOS , Asymptotically Distribution- Free Estimation method was used. In addition to Bootsrtaping technology. The descriptive statistics resulted in: Unclear pattern of the mean direction of the conditional conservatism before IFRS. And its average rise immediately after the application of the standards and continued to be constant in the following years. The gains & loss recognition time average also took a clear increasing pattern before IFRS, and then tended to fluctuate after IFRS. While the model matching test and the hypotheses resulted in: The path analysis showed quality of the model matching. direct and indirect effect of IFRS on gains & loss recognition time is insignificant, As well as the direct negative effect of the conditional reservation on it. And the direct effect of the control variable, company size on gains & loss recognition time, and the indirect effect of it on gains & loss recognition time, by averaging the conditional conservatism. While IFRS does not have a significant effect on the conditional reservation.

١ـ القسم الأول:

١/١مقدمة ومشكلة البحث:

أدي تتابع وتلاحق الأزمات المحاسبية والتي بدأت بسقوط شركة انرون عام ٢٠٠٢، ووصولاً للأزمة المالية العالمية وافلاس بنك ليمان برازرز في منتصف عام ٢٠٠٨ الي إبراز انخفاض جودة التقارير المالية للشركات، مما ترتب عليه (في ظل ظروف عدم التأكد) ازدياد مخاوف المعنيين بالاستثمار واصحاب المصالح الاخرون في الشركات، مع ضعف ثقتهم في هذه التقارير المالية. فضلاً عن تزايد تشابك الاقتصاد العالمي الحالي. فأصبحت الحاجة ملحة إلي معايير محاسبية عالية الجودة. لتكون لغة محاسبية عالمية ولتحقق الجودة في المعلومات المحاسبية من اجل استعادة الثقة فيها.

فكانت النتيجة الطبيعية المترتبة علي هذا أن تضافرت عدة جهود دولية من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لعمل توافق بين المعايير المحاسبية علي مستوي العالم. واثمرت تلك الجهود عن المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS. حيث ظهرت هذه المعايير IFRS الي حيز الوجود بغرض اساسي وهومساعدة معدي التقارير المالية علي اعداد تقارير مالية جيدة وموثوقة وذات منفعة لاصحاب المصالح بالشركات. ولكن لا يمكن اغفال حقيقة أن معايير IFRS تستند في الاساس علي الممارسات المحاسبية لدول متقدمة مثل المملكة المتحدة. ومن ثم نما الاتجاه نحودراسة مدي ملائمة ومنفعة هذه المعايير لدول اخري بخلاف الدول المتقدمة. فضلاً عن أن مازالت ملائمة ومنفعة معايير IFRS للتطبيق في الدول المختلفة محل اهتمام كثير من الاكاديميين والجهات التنظيمية في كلا النوعين من الدول :الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء. وكلما زاد عدد الدول المطبقة لمعايير IFRS زادت حاجة واهتمام المجتمع المحاسبي والاكاديمي والتنظيمي علي المستوي المحلي والدولي لمعرفة الأثار المترتبة علي هذا التطبيق بعمق ووضوح في ظل اختلاف الخصائص المؤسسية والسياسية والاقتصادية من دولة لاخري من الدول المطبقة للمعايير. الأمر الذي دفع الباحثة للسير في نفس هذا الاتجاه من الأبحاث (أي الأثرات المترتبة علي تطبيق معايير IFRS).

وتجدر الاشارة الي أن خاصية التوقيت من منظورتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر - (وهي أحد الخصائص المعززة للخصائص الاساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية)- تعد من القضايا الجدلية ذات الاهمية للمستثمرين والمساهمين بالشركات، وكذلك للباحثين والاكاديميين في مجال المحاسبة وأيضاً للمنظمات المهنية وواضعي المعايير المحاسبية. وعلي الرغم من ذلك تعاني هذه الخاصية من الندرة النسبية في الدراسات التي تناولتها في مصر والعالم العربي. فضلاً عن وجود تضارب في نتائج الدراسات الاكاديمية المختصة بدراسة أثر معايير IFRS علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب أوالخسائر.

وقد عرف كلا من (Carp, 2016) (Lara & Mora, 2004) خاصية التوقيت كأحد الخصائص النوعية المعززة للخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية بانها قدرة الدخل المحاسبي علي التوسيع في نطاق الاعتراف إلي أن يصل لحجم الدخل الاقتصادي)، بحيث يشمل بنود المكاسب غير المحققة والخسائر المحتملة (Ball &Shivakumar, 2005). ومن ثم فالاعتراف بالمكاسب والخسائر المحتملة يزيد من جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الدخل المحاسبي. حيث يقلل من عدم التاكد فيحسن من قدرة أصحاب المصالح علي التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية بطريقة صحيحة وواقعية (Carp, 2016). كما يشير إلي القدرة الكسبية للمنشأة وقيمتها المستقبلية وقدرتها علي الاستمرار وبالتالي تساعد في ترشيد قرارات أصحاب المصالح. وبناء علي هذا التعريف يمكن النظر لخاصية التوقيت من هذا المنظور علي انها توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

وقد اتضح للباحثة أن السبب وراء عدم وضوح العلاقة بين خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من جهة ومعايير IFRS من الجهة الاخري، قد يرجع الي اغفال الباحثين الاكاديميين دراسة أثر بعض المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بصورة متزامنة في ظل تطبيق معايير IFRS. ففي حدود علم الباحثة -الي الآن- سواء في مصر اوالعالم العربي لا توجد دراسات تناولت أثر متغير التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الإعتراف بالخسائر)، علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. فضلاً عن تركيز العديد من الدراسات علي تحليل أثر تطبيق معايير IFRS علي التحفظ المحاسبي المشروط، وليس علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر مما ترتب عليه الخلط بين المفهومين: خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، والتحفظ المحاسبي المشروط.

وبناء علي ما تقدم يحاول البحث الحالي التصدي لمشكلة انخفاض جودة المعلومات المحاسبية ومساعدة التقارير المالية في تحقيق الهدف منها واستعادة ثقة اصحاب المصالح في هذه التقارير. وذلك عن طريق محاولة تعميق فهم احد الآثار المترتبة علي تطبيق معايير IFRS وهوأثرها علي جودة المعلومات المحاسبية، وذلك في دولة عربية نامية هي مصر، من خلال تحليل أثر تطبيق معايير IFRS علي خاصية من الخصائص المعززة لجودة المعلومات المحاسبية هي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.وذلك مع محاولة تعميق تحليل العلاقة سالفة الذكر محل البحث بإضافة متغير وسيط هوالتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). فضلاً عن محاولة البحث الحالي فصل الخلط بين خاصية التوقيت كخاصية من خصائص المعززة للخصائص الأساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية ومصطلح التحفظ المحاسبي المشروط (تحفظ الارباح).

ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة علي الأسئلة البحثية الآتية:

١. ما هوالأثر المباشرلتطبيق معايير التقارير المالية IFRS علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
٢. ما هوالأثر المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
٣. ما هوالأثر غير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الإعتراف بالخسائر)؟
٤. ما هوالأثر المباشرلتطبيق معايير التقارير المالية IFRS علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)؟

٢/١ أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي:

١. اختبار الأثر المباشرلتطبيق معايير التقارير المالية IFRS علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢. اختبارالأثر المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣. اختبار الأثر غير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الإعتراف بالخسائر).

٤. اختبارالأثر المباشرلتطبيق معايير التقارير المالية IFRS علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

٣/١ حـــدود البحث:

تتمثل حدود البحث الحالي في الأتي:

أ- الحدود الزمنية:

تبلغ مدة الدراسة التطبيقية في البحث الحالي سبع سنين من ٢٠١٢ الي ٢٠١٨. ولم تبدأ من العام السابق لها ٢٠١١ بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في مصر الناتجة عن قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. والتي كان لها أثر علي البورصة المصرية قد يؤدي الي تضليل في نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة المستقاه من البورصة المصرية مما قد يؤثر سلباً علي صحة الفروض. وانتهت الدراسة بنهاية عام ٢٠١٨ فقط ولم تمتد لاكثر من ذلك من السنوات، بسبب انه قد حدث تعديلات في بعض المعايير المحاسبية المحلية المصرية بنهاية عام ٢٠١٨. وكان أثرها سيظهر في التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (مجتمع الدراسة) بنهاية العام التالي ٢٠١٩. وبالرغم أن الغالبية العظمي من المعايير المعدلة ليست محل البحث الحالي إلا أن أثر تعديلاتها ينعكس في رقم صافي الربح والذي يدخل في حساب العديد من قيم متغيرات البحث الحالي. مما كان سيؤدي في النهاية الي خلط وتضليل في نتائج البحث. ومن ثم أقتصر البحث الحالي علي بيانات البورصة المصرية بنهاية عام ٢٠١٨.

ب- الحدود المكانية:

يقتصر البحث علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

ج- الحدود الموضوعية:

- يقتصر البحث الحالي علي دراسة أثر تطبيق معايير IFRS علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر دون التطرق لأثر تطبيق معايير IFRS علي خاصية التوقيت من منظور توقيت اصدار التقارير المالية.
- لا يتناول البحث الحالي العوامل المؤثرة علي توقيت اصدار التقارير المالية.
- تقتصر عينة البحث علي الشركات المساهمة غير المالية فقط المدرجة بالبورصة المصرية. بمعني أن عينة الدراسة لا تأخذ في الاعتبار البنوك والمؤسسات المالية حيث تخضع القطاعات المالية لمتطلبات مختلفة في العرض والافصاح عن باقي القطاعات.
- لا تدخل الشركات التي تعرضت للتوقف أوالشطب الاجباري أوالاختياري أوالاندماج خلال فترة البحث ضمن العينة.
- لا يتناول البحث الحالي مدي مسئولية المراجع الخارجي عن تقييم تقديرات الادارة للأهمية النسبية لخسائر الإضمحلال في قيمة الاصول.
- لا يتناول البحث الحالي التحفظ المحاسبي غير المشروط حيث انه تحفظ ميزانية وليس محل اهتمام البحث الحالي.

٤/١ منهـــج البحث:

تم استخدام المنهج الاستنباطي للتوصل لفروض البحث من خلال تحليل ودراسة العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بخاصية التوقيت والتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)، وتوقيت الاعتراف بالمكاسب. وكذلك تحليل ودراسة الاتجاهات البحثية المختلفة حول طبيعة الآثار المترتبة علي تطبيق معايير IFRS وكذلك الدراسات المتعلقة بعلاقة تطبيق هذه المعايير وخاصية التوقيت والتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

بالإضافة إلي استخدام المنهج الاستقرائي لمحاولة إثبات صحة الفروض عن طريق تحديد الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.وذلك من خلال استخدام نماذج القياس الموثقة لهذا الأثر في ظل إجراء دراسة تطبيقية علي عينة عشوائية مختارة من مجتمع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلي عام ٢٠١٨ من اجل الوصول غلي نتائج قابلة للتعميم.

٥/١ تنظيم البحث:

تم تقسيم البحث إلي خمسة أقسام. حيث تناول القسم الأول الإطار العام للبحث ويشمل المقدمة، وطبيعة مشكلة البحث، هدف البحث، حدود البحث ، منهج البحث، وتنظيم البحث. ويتناول القسم الثاني بالدراسة والتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث. بينما يعرض القسم الثالث

الاطار النظري ويشمل دور خاصية التوقيت من منظورتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. وأثر تطبيق معايير IFRS وبعض العوامل الاخري علي خاصية التوقيت. أما القسم الرابع فيشمل هدف وفروض الدراسة التطبيقية والخطوات الإجرائية للدراسة التطبيقية. ويعرض القسم الخامس والأخير أهم النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلي توصيات البحث.

٢- القسم الثاني: الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم بعض أهم الدراسات السابقة في مجال معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، والعوامل الأخري التي من الممكن أن تؤثر علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في ظل تطبيق معايير IFRS.

١. دراسة (أبوالخير، ٢٠٠٧)، بعنوان:

"أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"

هدفت هذه الدراسة الي تحليل دوافع الدول المختلفة لتبني معايير المحاسبة الدولية. مع محاولة تحليل أثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية علي جودة التقارير المالية. ومناقشة أثر تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول علي جودة التقارير المالية، وما يترتب عليه من اتخاذ مقياس الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة كمؤشر لجودة التقارير المالية. فضلاً عن تحليل أثر العوامل النظامية (المؤسسية) علي جودة التقارير المالية.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحديد ثلاث متغيرات تؤثر علي جودة التقارير المالية هي المعايير المحاسبية والعوامل النظامية (المؤسسية) ودوافع الادارة. ثم استخدم الباحث بيانات التقارير المالية لعينة مكونة من ٥٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بحيث كانت الشركات ذات تداول نشط ولا تنتمي أي منها لقطاع البنوك أوشركات التأمين. وقد شملت مدة الدراسة عامين هما ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تم جمع بيانات العوامل النظامية التي تشمل القانون الذي تتبعه الشركة سواء قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١أوقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وتم الحصول علي قيم البنود غير العادية وتحديد ما اذا طبقت الشركة معيار الانخفاض في قيمة الاصول أم لا.

فقد تمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية، بينما المتغيرات المستقلة انقسمت الي نوعين: متغيرات اختبار وهي معايير المحاسبة والعوامل النظامية (المؤسسية)، ومتغيرات مستقلة حاكمة هي حجم الشركة ونسبة التغير في الربح قبل العناصر غير العادية عن أرباح العام الماضي. وقد توصلت الدراسة الي أن جودة التقارير المالية للشركات التي تخضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعتبر أعلي جودة من الشركات الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، أوالتي تخضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولكنها مازالت تحت رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أوالشركات القابضة. كما أظهرت النتائج تحسن جودة التقارير المالية نتيجة تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول وان الشركات الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كانت الاسرع في تطبيق المعيار.

٢. دراسة: Christensen, et al., (2007)، بعنوان:

"Cross-sectional variation in the economic consequences of international accounting harmonisation: The case of mandatory IFRS adoption in the UK"

تبحث هذه الورقة في الاستجابة السوقية لشركات المملكة المتحدة لقرار الاتحاد الأوروبي بإلزام الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي باعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS من قبل بداية السنة المالية ٢٠٠٥. فبدلاً من التركيز على متوسط أثر هذا القرار على جميع الشركات المدرجة في المملكة المتحدة، ركزت هذه الدراسة على احتمال وجود اختلافات كبيرة بين مفردات مجتمع الشركات المدرجة في المملكة المتحدة في تقدير الفائدة الصافية المتصورة من اعتماد معايير IFRS. وتختبر الدراسة نمطين لاستجابة السوق. أولهما الاستجابة سعر السوق الفورية لأخبار تطبيق معايير IFRS. وقد تم تضمين الأحداث التي أدت إلى زيادة وتقليل احتمالية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في هذا الجانب من الدراسة. وثانياً تم دراسة أثر تطبيق المعايير علي التكلفة البعدية الضمنية لحقوق الملكية. وذلك بالنسبة للشركات الانجليزية التي تستخدم نموذج تقييم يستند إلي الأرباح لتقييم تكلفة رأس المال قبل وبعد تطبيق معايير IFRS. وقد توصلت الدراسة إلي وجود أثر لتطبيق معايير IFRS علي الشركات البريطانية. إلا أن هذا الأثر يختلف بين الشركات. فتوجد شركات حققت مكاسب نسبية وبعضها حققت خسائر نسبية نتيجة لذلك.

٣. دراسة: (Zeghal et al., 2012)، بعنوان:

"The effect of mandatory adoption of IFRS on earnings quality: evidence from the European union"

لقد حاولت هذه الدراسة الاجابة علي السؤال البحثي الاتي: هل أدي تطبيق معايير IFRS إلى حدوث تحسن في جودة المحاسبة؟ وفي سبيل الاجابة علي السؤال البحثي السابق قامت الدراسة باستخدام إدارة الأرباح، وخاصية التوقيت، والتحفظ المحاسبي المشروط، وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية كمقاييس لجودة المحاسبة.

وقد تم اجراء الدراسة علي خمسة عشر دولة من دول الاتحاد الاوروبي في الفترة من عام ٢٠٠٢ الي عام ٢٠٠٧. بيانات عينة من الشركات المساهمة غير المالية المدرجة بالاتحاد الاوروبي والتي تطبق اجبارياً معايير IFRS وبشرط أنه لم يسبق لأي من هذه الشركات ان تبنت معايير IFRS اختيارياً قبل التطبيق الاجباري لها في دول الاتحاد الاوروبي عام ٢٠٠٥. وذلك بغرض تحديد اثر معاييرIFRS علي ادارة الارباح، ومستوي خاصية التوقيت، ومستوي التحفظ المشروط، ومستوي ملائمة الارقام المحاسبية.

لقد اتخذت الدراسة مقاييس تمهيد الدخل وجودة المستحقات والمستحقات الاختيارية المطلقة كمقاييس بديلة عن إدارة الأرباح. وقد تمثلت العوامل الرقابية للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة في حجم الشركة ونوع نشاط الشركة ودرجة الرفع المالي ومعدل النمو والملكية الادارية، وحجم مكتب المراجعة، ونوع نشاط الشركة، وخصائص الدولة Country Effect.

وقد اسفرت نتائج الدراسة عن حدوث بعض التحسن في جودة المحاسبة في الفترة عقب تطبيق IFRS. فقد ظهرهذا التحسن في صورة انخفاض في إدارة الأرباح من خلال انخفاض تمهيد الدخل وتحسن جودة المستحقات، وانخفاض قيمة المستحقات الاختيارية المطلقة. كما أظهرت شركات العينة تحسن في الخصائص المستندة الي المحاسبة Accounting- Based Attributs وهي خاصية التوقيت والتحفظ المحاسبي. بينما أظهرت الشركات انخفاض في الخصائص المستندة الي السوق ؟Market- Based Attributes مثل ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. وذلك في الفترة عقب تطبيق IFRS بصفة اجبارية بعد عام ٢٠٠٥. وتتميز هذه الدراسة بكبر حجم العينة وطول مدة الدراسة الا انها أجريت علي دول ذات طبيعة واحدة هي انها دول متقدمة. وقد أغفلت الدراسة متغيرات أخري رقابية قد يكون لها أثر علي المتغير التابع. ومن هذه المتغيرات خصائص مجلس الادارة.

٤. **دراسة: (Ahmed et al., 2013), بعنوان:**

"Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence"

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم الآثار الأولية للإلزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS. علي جودة قياس الدخل المحاسبي. وذلك عن طريق اجراء دراسة مقارنة باستخدام عينتين؛ أحدهما أساسية والاخري ضابطة. أما العينة الأساسية فمكونة من ١٦٠٠ من الشركات العاملة في ٢٠ دولة من الدول قوية الإنفاذ لقوانينها. وجميعها دول تطبق IFRS. وقد شملت مدة الدراسة سنتين فقط بعد التطبيق. في مقابل عينة أخري ضابطة مكونة من ١٦٠٠ شركة من ١٥ دولة لا تطبق IFRS.

وقد اتخذت الدراسة عدد من المقاييس البديلة لجودة الدخل المحاسبي تمثلت في الأتي:

- تمهيد الدخل، وقوة المستحقات،
- توقيت الاعتراف بالخسائر (التحفظ المحاسبي المشروط)،
- تحقق أهداف الربحية.

وقد توصلت الدراسة مجموعة نتائج مفادها الاتي:

- أول ما توصلت إليه الدراسة هودليل علي زيادة جوهرية في تمهيد الدخل وقوة المستحقات وانخفاض جوهري في توقيت الاعتراف بالخسائر وذلك بالنسبة للشركات التي طبقت IFRS.
- كما توصلت الدراسة إلي دليل علي عدم حدوث تغيير في الوصول إلي أهداف الربحية بالنسبة للشركات التي طبقت IFRS مقارنة بالتي لم تطبقها.
- إذن النتيجة الكلية التي توصلت إليها هذه الدراسة هي انخفاض جودة الدخل المحاسبي بعد تطبيق IFRS.
- وقد توصلت الدراسة إلي هذه النتائج بافتراض أن التغير في مقاييس جودة الدخل المحاسبي ناتج بشكل أساسي عن دوافع واختيارات الإدارة وممارستها حكمها الشخصي. وليس التغيرات في خصائص المحاسبة الناتجة بشكل طبيعي من تغيير المعايير المحاسبية المستخدمة بأخرى معدلة ومستحدثة.

وتري الباحثة أن المقصد من وراء تحليل الباحثون لنتائج هذه الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية لم تحد من الممارسات والدوافع المتحيزة للادارة والتي تؤثر بدورها علي النتائج المحاسبية.

٥. دراسة: (Christensen et al., (2015)، بعنوان:

Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption?

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار أثر دوافع الإدارة الخاصة بالتقرير المالي علي جودة قياس الدخل المحاسبي وذلك في الفترة حول تبني معايير IFRS. وقد تم إجراء هذه الدراسة علي عينة من الشركات في ألمانيا فقط حيث أن ألمانيا كانت تسمح بتبني IFRS قبل أن تلزم الشركات بتطبيقه.

وقد اتخذت الدراسة مقياس بديل عن دوافع الإدارة لتبني IFRS يتمثل في تبني الشركات لمعايير IFRS بصورة اختيارية. كما اتخذت الدراسة عدة مقاييس بديلة عن جودة الدخل المحاسبي تتمثل في: وجود إدارة للأرباح، توقيت الاعتراف بالخسائر، وملائمة معلومات التقارير المالية لاتخاذ القرارات. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة النتائج الآتية:

أن التحسن في جودة الدخل المحاسبي مرتبط فقط بوجود حافز لدي الإدارة لتبني IFRS اختيارياً. بينما الشركات التي تقاوم تبني IFRS لديها صلات بالبنوك والمساهمين المحليين تواكب الانخفاض في الدوافع لوجود معايير محاسبية أكثر شمولاً. وبناء عليه فالنتيجة الكلية التي توصلت إليها الدراسة تبين أن دوافع الإدارة الخاصة بالتقرير المالي تسود المعايير المحاسبية عند تحديد مدي جودة الدخل المحاسبي. ولم تتوصل هذه الدراسة الي مبرر علي أن معايير IFRS في حد ذاتها تحسن من جودة الدخل المحاسبي. فحسب نتائج الدراسة لم يؤدي تبني IFRS الي تحسن في توقيت الاعتراف بالخسائر، ولم تحسن من ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

٦. دراسة: Capkun et al. (2016)، بعنوان:

"The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management A closer look at competing explanations", smoothing:

هدفت هذه الدراسة إلي بيان أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي جودة الدخل وذلك من خلال قياس مستوي إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج الآتية:

- أن معايير IFRS التي تم الإلزام بها في عام ٢٠٠٥ توفر قدر كبير من المرونة في الاختيار المحاسبي بسبب كونها معايير فضفاضة وإمكانية اتخاذ الإدارة اختيارات محاسبية معينة، وإجراء تقديرات ذاتية بعيدة عن الموضوعية.
- كما أن هذه المرونة الكبيرة مع قلة الإرشادات الواضحة لكيفية استخدام المعايير أدت إلي قدر كبير من إدارة الأرباح في شكل تمهيد للدخل. وذلك في الفترة الانتقالية عام ٢٠٠٥

خاصة في الشركات في الدول التي سمحت بتبني IFRS قبل الإلزام به. وأيضا الشركات في الدول التي لم تسمح بتبني IFRS قبل الإلزام به علي حد سواء. ولم تجد الدراسة أي دليل علي أن التغيرات في دوافع الإدارة هي المتسببة في حدوث إدارة للأرباح في شكل تمهيد للدخل.

٧. دراسة: (Coelho et al., 2017)، بعنوان:

Determinants of asymmetric loss recognition timeliness in public and private firms in Brazil.

هدفت هذه الدراسة الي تحليل العوامل المؤثرة علي عدم تماثل الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الشركات المملوكة ملكية عامة مقارنة بالشركات المملوكة ملكية خاصة وذلك في دولة نامية هي البرازيل.

وقد اتبعت هذه الدراسة خطي دراسة (Ball& Shivakumar, 2005) التي اجريت في انجلترا من خلال تقسيم الشركات حسب الشكل القانوني للشركة الي شركات ذات ملكية عامة وشركات ذات ملكية خاصة. وقد استخدمت ايضا نفس المقياس الذي استخدمته دراسة Ball& Shivakumar, 2005 من اجل قياس مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في كلا النوعين من الشركات.

واشارت الدراسة الي اختلاف البيئة البرازيلية عن البيئة الانجليزية من حيث طبيعة سوق المال البرازيلي الذي لا يوفر الدوافع الكافية للشركات من اجل تقديم تقاريؤر مالية عالية الجودة. بالاضافة الي ضعف حماية المستثمرين وضعف الانفاذ القانوني وتفشي عدم تماثل المعلومات علي العكس من السوق الانجليزي. وفي سبيل اجراء الدراسة اعتمد الباحثون علي عينة مكونة من ٥٣٦٤ شركة برازيلية. بلغ عدد الشركات المملوكة ملكية خاصة في العينة ٥٠٠٠ شركة بينما بلغ عدد الشركات المملوكة ملكية عامة ٣٦٤ شركة. وشملت الدراسة الاعوام من ١٩٩٥ الي ٢٠٠٦. واعتبرت تطبيق IFRS ونسبة التمويل بالدين، ودرجة الرفع المالي هي العوامل الرقابية التي من الممكن أن تؤثر علي متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الي ان سواء الشركة مملوكة ملكية عامة اوخاصة فان لهما نفس مستوي عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. بمعني ان الشكل القانوني للشركة بالبيئة البرازيلية ليس له أثر جوهري علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. كما توصلت الدراسة الي عدم أثر درجة الرفع المالي علي مستوي عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. بالاضافة الي الأثر الضأيل لنسبة التمويل بالدين علي مستوي عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٨. دراسة:(Carp& Toma, 2018) بعنوان:

"Timeliness of earnings reported by Romanian listed companies"

هدفت هذه الدراسة الي تحليل جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للشركات المساهمة.

وفي سبيل ذلك قامت بتقدير مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر باستخدام بيانات عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة بوخاريس برومانيا. كما هدفت الدراسة الي تحليل مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب مقارنة بمستوي توقيت الاعتراف بالخسائر وذلك لاثبات وجود تماثل اوعدم تماثل في توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. كما سعت الدراسة الي تقدير الفجوة بين التوقيتين الناتجة عن التحفظ المحاسبي المشروط. وقد تم تحليل هذه الظواهر في وجود مجموعة محدودة من المتغيرات المستقلة الرقابية هي معايير المحاسبة المحلية الرومانية، ومعايير التقارير المالية الدولية، ونوع نشاط الشركة، ونسبة مديونية الشركة. وقد استخدمت الدراسة نموذجي : (Basu,1997) و(Ball&Shivakumar, 2005) وذلك لقياس مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:

تتمتع المعلومات المالية لشركات العينة بوجه عام بالجودة نتيجة تضمين المكاسب والخسائر المحتملة ضمن بنود الدخل لهذه الشركات. وقد اثبت التحليل حدوث زيادة في مستوي تضمين الخسائر المحتملة في الدخل مقارنة بتضمين المكاسب المحتملة. بمعني وجود عدم تماثل في توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر كدليل علي وجود ممارسات تحفظ محاسبي مشروط وذلك لكل الشركات في العينة فيما عدا الشركات ذات نسبة المديونية العادية والتي تطبق معايير IFRS حيث اظهرت هذه الشركات توقيت متماثل للاعتراف بالمكاسب والخسائر المحتملة مع غياب فجوة التحفظ المحاسبي المشروط.

ويلاحظ أن هذه الدراسة فرقت ما بين خاصية التوقيت المعبر عنها بتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر والتحفظ المحاسبي المشروط. واثبتت انه ليس شرطاً لكي تتمتع التقارير المالية والمعلومات المحاسبية بالجودة أن تخضع لممارسات التحفظ المحاسبي. بل أن الالتزام بتطبيق خاصية التوقيت وهوالاعتراف بالمكاسب والخسائر المحتملة علي حد سواء يحقق جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الدخل المحاسبي الذي يقترب في هذه الحالة من الدخل الاقتصادي. وكانت معايير IFRS في هذه الدراسة اختيارية في التطبيق وليست الزامية علي الشركات وتوصلت الدراسة إلي أن معايير IFRS لم يكن لها أثر علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط. واقتصرت الدراسة علي عدد محدود جدا من المتغيرات الرقابية وتحتاج الي تعميق التحليل عن طريق ادخال مجموعة اضافية من المتغيرات للعلاقة بين متغيرات الدراسة. المدة الزمنية التي اعتمدتها الدراسة قصيرة حيث بلغت سنة واحدة. وبالنسبة لنموذج القياس الذي استخدمته الدراسة وهو(Ball&Shivakumar, 2005) ليس هوالافضل حيث انه لا يدعم البيانات Panel Data مثل نموذج (Khan&Watts, 2008) المستخدم في البحث الحالي.

٩. دراسة: Santhakumar, p., (2020) بعنوان:

"Timeliness & persistence of conservative earnings in an emerging market"

يؤثر التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالمكاسب والخسائر علي الأرباح ومكوناتها الاخري وبالتالي يمثل اداة لضمان الشفافية وتماثل المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات. وقد هدفت هذه الدراسة إلي استكشاف العلاقة بين العوائد والتدفقات النقدية. حيث توضح هذه العلاقة دور

ومساهمة المستحقات في العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح، والاثار المترتبة علي هذه العلاقة وتأثيرها علي عوائد السهم. حيث تستند الدراسة علي اساس أن الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر يؤثر علي الأرباح ومكوناتها الاخري، وبالتالي يعمل كأداة لدمج الشفافية وتماثل المعلومات في التقارير المالية.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتقدير توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر واستمرارية الأرباح. وذلك باستخدام نموذج لعدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائربالإضافة إلي مقياسين اخرين للتحفظ المحاسبي علي مستوي الشركة في السنة وهما: مقياس (Khan, Watts, 2008) وهو C-score، ومقياس نسبة القيمة السوقية إلي الدفترية.

ويعتبر استخدام هذه الدراسة للثلاث نماذج معا هو ما يميزها، فهو يتيح فهم افضل لاستمرارية الأرباح الواردة بالتقارير المالية للشركات. وقد اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي علي عينة عشوائية من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الهند، وكانت مدة الدراسة ثمان سنوات من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٧. وأظهرت نتائج الدراسة أن الارباح المتحفظة تكون أقل استمرارية. كما اظهرت أنه يتم الإعتراف بالأخبار السيئة أكثر من الأخبار الجيدة في المستحقات. بالاضافة إلي أن الدراسة توصلت إلي عدم تاثير الاعتراف الملائم بالخسائر علي عوائد الأسهم في الأسواق الناشئة مثل الهند.

١٠.دراسة: Song & Zhou, (2021)، بعنوان:

"Principles- Based Accounting Standards& the Timeliness of Annual Reports: Evidence from China"

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار اثر المعايير المبنية علي المباديء علي خاصية التوقيت من منظورين هما: توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وتوقيت اصدار التقارير المالية للشركات. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة الصينية. وبلغت مشاهدات العينة ٢٠٩٤٣ مشاهدة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن الأثر الايجابي للمعايير علي توقيت اصدار التقارير المالية للشركات. بينما أسفرت عن الاثر السلبي للمعايير علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. حيث توصلت الدراسة الي أن الشركات في العينة تقوم بالاعتراف مبكراً بالمكاسب المحتملة (الاخبار الجيدة) مقارنة بالاعتراف المتأخر بالخسائر المحتملة (الاخبار السيئة).

١١.دراسة: Zavodny& Prochazka, (2022)

IFRS Adoption & Value Relevance of Accounting Information in V4 Region"

استهدفت هذه الدراسة مقارنة ملائمة بعض المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية لقيمة الشركة. وتتمثل هذه المعلومات في رقم صافي الربح، التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، القيمة الدفترية للسهم. وذلك في مجموعة دول ال V4 وهي بولندا، سلوفاكيا، وهنجاريا ، وكزخستان.

وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٥ الي عام ٢٠١٧ أي في الفترة عقب تطبيق معايير IFRS. وكان عدد مشاهدات العينة ٦٠٤ مشاهدة للشركة علي مستوي السنة.

وتوصلت الدراسة الي ارتفاع مستوي ملائمة المعلومات لقيمة الشركات في كزخستان وهنجاريا أكثر من بولندا. مع عدم تمتع المعلومات المالية بالتقارير المالية للشركات السلوفاكية بأي ملائمة للقيمة الي وقت نشر هذه الدراسة.

وقد توصل الباحثان في نتائجهما الي أن رقم صافي الربح الأكثر ملائمة للقيمة في دولة هنجاريا. وأن التحسن في ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة في كزخستان وهنجاريا قد ظهر جلياً بعد مرور خمس سنوات من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

التعليق علي الدراسات السابقة وموقف الدراسة الحالية منها:

يلاحظ ان دراسات (Zeghal et al., 2012; Ahmed et Christensen, et al., 2007 al., 2013) اتفقت في أن تطبيق معايير IFRS له أثر معنوي علي الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. علي الرغم من أنهم قد يختلفون في اتجاه هذا الأثر من حيث أنه سلبي أم إيجابي.

بينما اتفقت دراسات (Christensen et al., 2015; Capkun et al., 2016; Coelho et al., 2017; Carp& Toma, 2018) علي أن تطبيق معايير IFRS ليس له أي أثر معنوي علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. وخاصة دراسة (Carp& Toma, 2018) التي توصلت إلي عدم وجود أثر لتطبيق معايير IFRS علي خاصية معززة للخصائص الأساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية هي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

وتتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في دراسة أثر تطبيق معايير IFRS علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بالتركيز علي خاصية معززة لهذه الخصائص هي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتارف بالمكاسب والخسائر. وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن جميع الدراسات السابقة بحثت الأثر المباشر فقط لتطبيق معايير IFRS علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ولم تتطرق للأثر غير المباشر للهذه المعايير علي الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن هذا يأتي اختلاف الدراسة الحالية عنهم. حيث تقوم الدراسة الحالية ببحث الأثر المباشر لتطبيق معايير IFRS بالإضافة إلي الأثر غير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي خاصية من الخصائص المعززة للخصائص الاساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية هي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وذلك من خلال توسيط متغير التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). فضلا عن دراسة الاثر المباشر لتطبيق المعايير IFRS علي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

كما تقوم الدراسة الحالية باستخدام نموذج (Khan& Watts, 2008) في قياس توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر والتحفظ المحاسبي المشروط لمقدرة هذا النموذج علي التعامل مع بيانات Panel Data التي تعتمد عليها الدراسة التطبيقية في البحث الحالي. كما يتم اجراء الدراسة التطبيقية في دولة ذات طبيعة نامية وعربية هي مصر. وبهذا تختلف دولة التطبيق من حيث طبيعتها عن طبيعة دول التطبيق في الدراسات السابقة.

٣- القسم الثالث

يعرض هذا القسم من البحث دور خاصية التوقيت من منظورتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحتملة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. كما يعرض أثر تطبيق معايير IFRS علي خاصية التوقيت. فيبدأ بتعريف خاصية التوقيت كخاصية معززة للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. ثم يتناول بالشرح والتحليل أوجه الإختلاف والتشابه بين التحفظ المحاسبي المشروط، وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. بالاضافة الي دور خاصية التوقيت في تعزيز الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. وأثر معايير IFRS علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر.

١/٣ تعريف خاصية التوقيت (توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر):

يتمثل الهدف الاساسي من وجود مجموعة محددة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في توفير مجموعة من المعايير التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتي تصبح مفيدة لمستخدمي المعلومات (باز، ٢٠١٢)، كما أنها توفر أساساً لتقييم مستوي جودة المعلومات المحاسبية (الليثي، ٢٠١٠). لقد وضع (IASB,2010) خاصية التوقيت كخاصية معززة للخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية وذلك ضمن الاطار الفكري لمعايير IFRS.

ثم قام IASB بتعريف خاصية التوقيت بأنها اتاحة المعلومات لمتخذي القرارات في توقيت مناسب كفاية للتأثير في اتخاذ القرارات المختلفة لضمان منفعة هذه القرارات وتحقق الهدف منها. فقد أثبت IASB انخفاض منفعة المعلومات بشكل عام بمرور الوقت باستثناء المعلومات المستخدمة في تحديد الاتجاهات Establish Trends، اوفي اغراض تأكيديةConfirmatory. وبالتالي شجع IASB كل من معدي ومستخدمي التقارير المالية علي تعظيم الاستفادة من هذه الخاصية التي بدورها تدعم ملائمة ومنفعة التقارير المالية.

ومن الملاحظ عدم تعارض تعريف IASB لخاصية التوقيت مع تعريف كلا من (Lara & Mora, 2004) (Carp, 2016) بانها قدرة الدخل المحاسبي علي التوسيع في نطاق الاعتراف إلي أن يصل لحجم الدخل الاقتصادي)، بحيث يشمل بنود المكاسب غير المحققة والخسائر المحتملة (Ball &Shivakumar, 2005,p;90). فالاعتراف بالمكاسب والخسائر المحتملة يقلل من عدم التاكد (Carp, 2016). ويؤكد علي القدرة الكسبية للمنشأة وقيمتها المستقبلية وقدرتها علي الاستمرار. وبناء عليه يمكن النظر لخاصية التوقيت من هذه الجهة علي أنها توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

كما يلاحظ وجود اختلاف بين الدراسات الاكاديمية في تعريف خاصية التوقيت. وقد يرجع هذا الاختلاف في تعريف خاصية التوقيت بين الدراسات الاكاديمية الي اختلاف المنظور المتخذ لخاصية التوقيت، والذي قد يرجع بدوره الي اختلاف المقياس المستخدم لتقدير مستوي خاصية التوقيت. فقد بدأ (Dyer& McHugh, 1975) بتعريف مستوي خاصية التوقيت من خلال ربطها بالمدة الزمنية وأعطي لها أحد ثلاث خيارات مختلفة كالأتي:

١- اعتبر مستوي خاصية التوقيت يعبر عنه بالفترة الزمنية الفاصلة بين نهاية الفترة المحاسبية وتاريخ اعتماد المراجع للقوائم المالية.

٢- اعتبر مستوي خاصية التوقيت يعبر عنه بالفترة الزمنية الفاصلة بين نهاية الفترة المحاسبية وتاريخ نشر القوائم المالية للعامة.

٣- اعتبر مستوي خاصية التوقيت يعبر عنه بالفترة الزمنية الفاصلة بين نهاية الفترة المحاسبية وتاريخ استلام القوائم المالية الأولية Preliminary من البورصة.

وفي نفس الاتجاه ومن نفس المنظور أتي (Courtis, 1976) تباعاً وحاول تطوير التعريف السابق لخاصية التوقيت بأن اختبر احصائياً أثر أربع خصائص من خصائص الشركة هي (عمر الشركة، عدد صفحات التقرير المالي السنوي للشركة، عدد المساهمين، ونوع نشاط الشركة) علي مستوي خاصية التوقيت كما عرفها (Dyer& McHugh, 1975). وقد توصل الي أن متغير نوع نشاط الشركة هوالمتغير الوحيد الذي له أثر ايجابي جوهري علي خاصية التوقيت مقاسة بالفترة الزمنية.

وتجدر الاشارة الي أنه علي الجانب الأخر توجهت مجموعة أخري من الباحثين لتعريف خاصية التوقيت من خلال ربط مستوي توقيت الارباح بمكونات الارباح السالبة والموجبة أي بربطها بالاخبار الجيدة والأخبار السيئة (بالمكاسب والخسائرالمتوقعة). فعلي سبيل المثال توصل كل من (Givoly& Polman, 1982; Dye& Sridehar, 1995; Begley& Fischer, 1998) إلي أن مستوي خاصية التوقيت يذيد في حالة احتواء أرباح الشركات علي أخبار جيدة (أي عند الاعتراف بالمكاسب المحتملة). بينما أثبت كل من (Lawrence, 1983; Whittred& Zimmer, 1984) أن مستوي خاصية التوقيت يذيد في حالة احتواء أرباح الشركات علي أخبار سيئة (أي عند الاعتراف بالخسائر المتوقعة).

كما عرفها (Khan& Watts, 2009) تعريفاً اجرائياً بأنها المقياس الإجمالي لتوقيت الإعتراف بالاخبار السيئة والذي يساوي الزيادة في الإعتراف بالاخبار السيئة (وهومايعرف بتوقيت الاعتراف بالخسائر أوبالتحفظ المحاسبي المشروط ويرمز له بمؤشر Cscore) علي الأخبار الجيدة، مضافاً إليه مقياس توقيت الإعتراف بالأخبار الجيدة (والذي يرمز له بمؤشر Gscore). وفي سياق متصل عرف (Kythreotis& constantinou, 2016) مستوي خاصية التوقيت بأنه سرعة انعكاس المعلومات الاقتصادية (المكاسب والخسائر المحتملة) في القوائم المالية، وذلك من أجل تقريب الدخل المحاسبي من الدخل الاقتصادي.

في حين تواجد أتجاه ثالث من الباحثين لتعريف خاصية التوقيت من خلال ربط مستوي خاصية التوقيت بسعر سهم الشركة السوقي. فقد اثبت كل من (Ball& Brown, 1968; Brown, 1970) بأن مستوي توقيت الأرباح يرتفع عندما تتضمن أسعار الأسهم في توقيت نشر الأرباح مجرد جزء بسيط من البيانات التي تم تضمينها في الارباح. وقد أثبت اخرون أن مستوي توقيت الارباح يكون منخفضاً عندماً تتضمن أسعار الأسهم خلال فترة نشر نتائج الاعمال (من خلال مصادر اخري) غالبية المعلومات التي تم تضمينها في الارباح.

وجدير بالذكر أنه امتداداً لهذا الاتجاه سالف الذكر نجد أن معظم الدراسات قد قامت بقياس مستوي خاصية التوقيت بالعلاقة الارتباطية بين الارباح وعوائد السهم السوقية. وفي هذا الاطار تم تعريف مستوي خاصية التوقيت بقدرة الارباح الحالية علي عكس المعلومات المالية المتضمنة في عوائد الاسهم للفترة الحالية. والشرط الاساسي لتحقق ذلك هوانه يجب علي عوائد السهم أن تعكس

بشكل مباشر الاخبار الاقتصادية. (Manry et al., 2003; Ball et al., 2000; Warfiel& Wild, 1992).

ومما تقدم تخلص الباحثة الي انه قد تم النظر إلي تعريف خاصة التوقيت في الابحاث الاكاديمية السابقة من منظورين أساسيين. كل منظور منهما يشمل مقاييس مختلفة لمستوي خاصية التوقيت. ويتمثل هذان المنظوران في الآتي:

أولاً: منظور توقيت اصدار التقارير المالية Reporting Timeliness.

ثانياً: منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الأرباح Earnings Timeliness.

وقد اختلفت الدراسات الاكاديمية التي تناولت خاصية التوقيت من حيث المنظور المتبني في تعريف خاصية التوقيت. ويتبني البحث الحالي دراسة خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٢/٣ تعريف التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر):

يعرف التحفظ المحاسبي المشروط بأنه التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالمكاسب والخسائر (Ball& Shivakumar, 2005; khan& watts, 2009; Kim& Zhang, 2016; Black et al., 2018). بمعني الاعتراف الفوري بالخسائر مقابل التأخر في الاعتراف بالمكاسب. وقد عرفه (khan& watts, 2009) بأنه الإعتراف الاضافي بالاخبار السيئة زيادة عن الاخبار الجيدة The Incremental Timeliness of Bad News over Good News. فالتحفظ المحاسبي المشروط يؤثر في الارباح المحاسبية للشركات من خلال الاعتراف بقيمة الخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة الاصول الملموسة وغير الملموسة كالشهرة. ومثل هذه الممارسات المحاسبية تحتم الاعتراف الفوري بخسائر الاضمحلال في قيمة الاصول وهي خسائر غير محققة فعلياً ولكنها متوقعة الحدوث (Patatoukas, 2016). اذن يمكن القول بأن عبارات: "توقيت الاعتراف بالخسائر"، و"التحفظ المحاسبي المشروط"، و"الاعتراف الفوري بالخسائر"، و"عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر"، جميعهم يقصد بهم نفس الشيء.

لقد حدد مبدأ الحيطة والحزر -(وهوأحد المبادئ المحاسبية المقبولة عامة)- ممارسات التقرير المحاسبي علي مدي عقود. فقد اهتم هذا المبدأ بسرعة الاعتراف بالخسائر غير المحققة في الارباح السنوية للشركات مقارنة بالمكاسب المحتملة (عبد المنعم، ٢٠١٩). ولكن بالرغم من اعتماد استخدام هذا المبدا علي نطاق واسع في البلدان المختلفة وعلي مدار العديد من السنوات الا أنه يشوبه بعض الغموض والاعتراض. فلماذا يتم في طياته الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة بينما يتم تأخير الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتي يتم تحققها اويتوافر أدلة دامغة تؤكد أنها سوف تتحقق.

ألن يكون الاعتراف في الوقت المناسب لجميع الاخبار المتاحة سواء جيدة أوسيئة أكثر ملائمة ومنفعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين -الذين يعتبروا أهم فئة من أصحاب المصالح في السوق المصري (ابوشلوع، ٢٠١٣)- والذين يعتبر من حقهم الاصيل أن يعلموا اتجاه الارباح والقدرة الكسبية المستقبلية للشركات والوضع الحالي والمستقبلي لقيمة أصولها وليس فقط خسائرها المتوقعة. وذلك بغرض تقييم قدرة الشركات علي الاستمرار وقيمتها المستقبلية

وامكانية تحقيقها للارباح، مما يترتب عليه ترشيد قراراتهم الاستثمارية بالشركات. الامر الذي يتوقف عليه نمو او اضمحلال اسواق رأس المال في مختلف دول العالم. فضلاً عن معاناة مفهوم التحفظ المحاسبي الحزِر من اتهام بعدم الحيادية والتحيز. وهوما أثبتته العديد من الدراسات المحاسبية الاكاديمية.

وتستنتج الباحثة أنه طبقاً لمبدأ الحيطة والحزر يتعين علي المحاسب الاعتراف فورياً بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المحتملة. فهنا يحدث تحيز في القياس ناتج عن مبدأ محاسبي (الحيطة والحزر)، ويتخذ هذا التحيز شكل تحيز الملائمة لأنه لا يفي ببعض احتياجات المستثمرين من المعلومات وهي رغبتهم في معرفة المكاسب المحتملة المتاحة امام الشركة لتقدير قدرتها علي الكسب والاستمرار والنمو والتنبؤ بقيمتها المستقبلية وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

وتجدر الاشارة الي أنه قد نادي كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الامريكي FASB عند اعداد المشروع المشترك الصادر في ٢٠١٨ للوصول الي معايير محاسبية عالية الجودة (هي معايير التقارير المالية الدولية)، IASB باستبعاد مصطلح التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الاطار الفكري للمعايير. حيث رأوا أنه علي الرغم من تدعيم التحفظ المحاسبي لملائمة المعلومات المحاسبية إلا أنه يخل ببعض جوانب التمثيل الصادق لإخلاله بالحيادية بسبب ميله للتحيز وعدم القابلية للمقارنة مما يؤدي إلي الأثر سلباً علي ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

وبناء عليه قام IASB باستبعاد التحفظ المحاسبي من الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية في المعايير المعدلة الصادرة عام ٢٠١٠. كما تم ادراج خاصية التوقيت كخاصية معززة للخصائص الاساسية لجودة المعلومات المحاسبية (IASB). وعندما أراد IASB ارجاع التحفظ المحاسبي الي الاطار الفكري لمعايير IFRS في مارس ٢٠١٨ بسبب ظروف عدم التأكد التي أدت إلي تأييد كثير من الأطراف أصحاب المصالح بالشركة، ومستخدمي التقارير المالية والأكاديميين الحاجة الي الحيطة والحزرلتجنب حدوث أزمات مالية أخري ولحماية مصالح هذه الأطراف المختلفة. واستجابة لهذه المطالب قام IASB بإرجاعه تحت مسمي التحفظ المحاسبي الحزر Cautious Prudance، وليس التحفظ المحاسبي غير المتماثل Asymmetric Prudance (عبد المنعم، ٢٠١٩). وقد يبدو هذا كرغبة من IASB لتدعيم خاصية التوقيت والتغلب علي التحيز الذي قد يسببه التحفظ المحاسبي.

٣/٣ مساهمة توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في تعزيز الخصائص الاساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعتبر خاصية التوقيت هي خاصية وصفية هامة من الخصائص المعززة للخصائص الأساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. وتساهم بدورها في تدعيم وتحسين ملائمة المعلومات بالتقارير المالية لاتخاذ القرارات المختلفة حتي يتحقق الهدف من هذه القرارات (Chukwu et al., 2020).وطبقاً للاطار الفكري (المفاهيمي) للـIASB فإنه يجب علي التقاريرالمالية أن تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين واصحاب المصالح الاخرين علي اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات عن مستوي التوقيت وعدم التأكد المتعلقان بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة معدة التقارير المالية. وهذا لا يحدث الا اذا توفرت خاصية التوقيت بمستوي مرتفع في

القوائم المالية للشركات معدة التقارير المالية. فخاصية التوقيت تعني اتاحة احتياجات متخذي القرارات من المعلومات لتساعدهم في اتخاذ قرارات نافعة قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها علي التأثيرعلي القرار.

وقد أثبت (Kythreotis& constantinou, 2016) أن ارتفاع مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر يؤدي الي زيادة منفعة المعلومات التي توفرها القوائم المالية. فالمستوي الاعلي لتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر يذيد من مستوي ملائمة القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بالمساهمين والمستثمرين، واللذان يعتبران اهم فئتان من اصحاب المصالح في سوق المال المصري (أبوشلوع، ٢٠١٣).

كما يساعد ارتفاع مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر الادارة علي خلق تنبؤات موثوقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير. بسبب مسايرة البيانات المالية للوضع الاقتصادي الراهن الحقيقي للشركة. كما يحسن المستوي الاعلي لتوقيت الاعتراف بالاحداث الاقتصادية والسياسية والاستثمارية للشركة ثروة الملاك بطريقة غير مباشرة. حيث يحد من ظاهرة ضياع أوهروب الموارد المالية. فلولم يتم الاعتراف بالاحداث الاقتصادية السلبية المحتملة في توقيت أبكر فستتولد مخاطر الاستثمار الذائد من جانب الادارة، وبالتالي يحدث ضياع اوهروب للموارد المالية. فالأثرات السلبيية المحتملة للاستثمارات الحالية ستحدث بالفعل مستقبلاً، وبالتالي ستتحمل الادارة المستقبلية (وليست الحالية) المسؤلية. فمن ثم ستتخذ الادارة الحالية قرارات استثمارية أكثر تساهلاً لدرجة قد تصل الي عدم دراسة المشروعات واخضاعها للفحص الدقيق قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية بشأنها وذلك حال عدم الاعتراف بالاحداث الاقتصادية السلبية المحتملة (شتيوي، ٢٠١٧).

وعلي الجانب الاخر نجد انه لولم يتم الاعتراف بالاحداث الاقتصادية الايجابية في توقيت أبكر فقد يحدث خطر النقص في الاستثمار (من جانب الادارة) وبالتالي فقدان الارباح المستقبلية. لأن في هذه الحالة العواقب الايجابية المحتملة للاستثمارات الحالية في صالح الادارة المستقبلية وليست الحالية. فمن المرجح أن تمتنع الادارة الحالية عن اتخاذ قرارات استثمارية مربحة حال عدم الاعتراف بالاحداث الاقتصادية الايجابية المحتملة مبكراً قبل حدوثها.اذن ذيادة مستوي التوقيت تدل علي ذيادة جودة ومنفعة التقارير المالية لاصحاب المصالح، وتحد من السلوك الانتهازي والقرارات الاستثمارية الخاطئة من قبل الادارة (Chuwkwa, 2018).

كما تكتسب خاصية التوقيت أهمية كبيرة لدي المستثمرين لانها تحد من عدم تماثل المعلومات الناجم عن علاقة الوكالة الناتجة عن تفويض المساهمين (الملاك) وهم الاصيل سلطة ادارة أمور الشركة اليومية الي الادارة وهي الوكيل (Jaggi,& Tsui,1999). والتي تمتلك بدورها ميزة معلوماتية اضافية عن المساهمين (الاصيل). كما تعمل خاصية التوقيت علي تخفيض حدة مشكلة الاختيار السلبي المتولدة عن علاقة الوكالة بين المساهمين (الاصيل) والادارة (الوكيل) (Zhong& Li, 2017).

فضلاً عن أنها تعزز من انضباط سوق راس المال من خلال الحد من تسريبات المعلومات والشائعات (Ismail & Chandler, 2003)، كما تؤثر خاصية التوقيت علي مستوي عدم التأكد في خيارات متخذي القرارات، كما تؤثر علي أسعار الاسهم (Leventis, et al., 2005). اذن لهذه الخاصية اثار ايجابية علي مستخدمي التقارير المالية تتمثل في ذيادة جودة المعلومات المحاسبية،

وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة منفعة المعلومات لمتخذ القرار، تخفيض ادارة الارباح، تدعيم استمرارية الارباح، تخفيض حدة تضارب المصالح والحد من مشاكل الوكالة.

٤/٣ المعايير المحاسبية:

يلاحظ أن التعديلات في معايير المحاسبة المصرية دائماً ما تواكب التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية. حيث تقوم المعايير المحاسبية المصرية علي ترجمة المعايير المحاسبية الدولية مع بعض الاختلافات الطفيفة التي تفرض تواجدها طبيعة بيئة الأعمال المصرية. وقد تم صدور (٣٩) معيار محاسبي مصري بالإضافة إلي إطار لإعداد وعرض القوائم المالية في يوليوعام ٢٠١٥. وذلك لتحل محل معايير المحاسبة المصرية السابق إصدارها عام ٢٠٠٦، والتي بلغ عددها آنذاك (٣٥) معيار محاسبي مصري. وكان الغرض من إصدار معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ هومواكبة التحديثات والتغييرات والتعديلات التي تمت علي معايير المحاسبة الدولية التي أصبحت معايير التقارير المالية الدولية IFRS (مسعود، ٢٠٢٠).

٥/٣ أثر معيار (٣١) المصري "الاضمحلال في قيمة الأصول" علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر:

يعتبر معيار IAS (36) الدولي "الإنخفاض في قيمة الأصول" هوأكثر المعايير أثراً علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر. ويلاحظ أن المعيار المصري (٣١) "الإضمحلال في قيمة الأصول" المعدل الصادر ضمن قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ هوترجمة لمعيار IAS (36) الدولي "الانخفاض في قيمة الأصول" مع اختلاف طفيف بين المعيارين ليتلائم المعيار المصري مع ظروف بيئة الاعمال المصرية.

وتتمثل هذه الاختلافات في أولاً: مسمي المعيار. فالمعيار المحاسبي المصري (٣١) بعنوان "الاضمحلال في قيمة الأصول". بينما نظيره الدولي IAS (36) بعنوان "الانخفاض في قيمة الاصول". وبسبب أن المشرع المصري اراد تضييق خيارات بدائل الممارسات المحاسبية أمام الادارة والمحاسبين، كمحاولة للحد من التلاعب بالارباح لصالح فئة المديرين والذي يؤدي الي الاضرار بمصالح الأطراف الاخري ذوي العلاقة بالشركة. فنجد أن المعيار المصري (الاضمحلال في قيمة الاصول)، والمعيار الدولي (الانخفاض في قيمة الأصول) يتشابهان تماما في المتطلبات والممارسات المحاسبية من قياس واعتراف واثبات للخسائر الناتجة عن الاضمحلال في قيمة الاصول المثبتة بالتكلفة. وكذلك في حالة عكس الخسائر الناتجة عن الارتفاع في قيمة الاصول المثبتة بالتكلفة.

أما الاختلاف بين المعيارين يأتي نتيجة أن المشرع المصري قد قام بالغاء طريقة إعادة التقييم للأصول، بينما المعيار الدولي أبقي علي هذه الطريقة. فأصبح لدي الشركات الخاضعة لمعيار المحاسبة الدولي(36) IAS أصول معاد تقييمها والتي تختلف بالنسبة لها المتطلبات والممارسات المحاسبية الخاصة بالقياس والاعتراف والاثبات لخسائر الانخفاض في القيمة وكذلك مكاسب ارتفاع القيمة. الأمر الذي ليس له نظير في المعيار المصري (٣١) المناظر للدولي (٣٦).

وفيما يتعلق بأثر المعيار علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر فقد الزم المعيار الشركات بتقدير القيمة الإستردادية وإجراء اختبار الاضمحلال في القيمة حال ظهور أي مؤشرات أودلالات

علي الاضمحلال في القيمة. كما الزم الشركات سنوياً في نهاية العام المالي بإجراء إختبار لوجود أوعدم وجود مؤشرات أودلالات علي حدوث خسارة ناتجة عن الاضمحلال في القيمة سنوياً في نهاية الفترة المالية أيضاً. وذلك من اجل تقدير خسائر الاضمحلال في القيمة حال وجود المؤشرات والدلائل علي حدوث خسارة ناتجة عن الاضمحلال في القيمة (هذا بالنسبة للأصول الملموسة المنفردة ووحدات توليد النقد). ثم الزم الشركات حال هذا الأمر بالإعتراف الفوري بخسائر الاضمحلال في القيمة في قائمة الأرباح والخسائر. بالإضافة إلي أنه في حالة الشهرة والأصول غير الملوسة غير محددة العمر الإنتاجي أوغير المستخدمة بعد، الزم الشركات بإجراء تقدير قيمتها الإستردادية واختبار اضمحلال قيمتها سنوياً في نفس الميعاد من كل عام (وليس شرطاً في نهاية الفترة المالية) سواء وجدت مؤشرات أودلائل علي اضمحلال قيمتها أولا. فضلاً عن محاولة المعيار تدعيم توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر وتحقيق مستوي أعلي له من خلال إلزام الشركات بالاعتراف بمكاسب الارتفاع في قيمة الاصول. ولكن حدد المعيار الاعتراف بمكاسب ارتفاع القيمة بشروط وبطريقة خاصة تختلف عن الاعتراف الفوري بخسائر الاضمحلال في القيمة وذلك كالآتي: لم يلزم المعيار الشركات بإجراء تقدير للقيمة الإستردادية ولم يلزم بإجراء اختبار مكاسب ارتفاع للقيمة في حالة ظهور دلائل ومؤشرات علي حدوث ارتفاع في قيمة الأصول خلال العام المالي (هذا بالنسبة للاصول الملموسة المنفردة، ووحدات توليد النقد). وهذا بعكس حالة الاضمحلال في قيمة الأصول التي يتم فيها تقدير القيمة الاستردادية وحساب خسائر الاضمحلال في قيمة الاصول فور ظهور مؤشرات ودلائل علي حدوثها، ويتم الاعتراف الفوري بهذه الخسائر في أي وقت من العام.

٤- القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

١/٤ أهداف الدراسة التطبيقية:

تتمثل أهداف الدراسة التطبيقية في الآتي:

١. اختبار معنوية الأثر المباشر لتطبيق معايير التقارير المالية IFRS علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢. اختبار معنوية الأثر المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣. اختبار معنوية الأثر غير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

٤. اختبار الاثر المباشر لتطبيق معايير IFRS علي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

٢/٤ فـــروض الدراسة التطبيقية:

تم صياغة الفروض الإحصائية للعلاقة بين توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر (كمتغير تابع)، وتطبيق معايير التقارير المالية IFRS (كمتغير مستقل)، في ظل وجود متغير وسيط وهو(التحفظ المحاسبي المشروط) ومتغير رقابي هو حجم الشركة. بناء علي تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وفي ضوء أهداف الدراسة التطبيقية كالآتي:

الفـرض الاول: يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية IFRS أثراً مباشراً معنوياً علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: يؤثر التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) أثراً مباشراً معنوياً علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: يؤثر تطبيق معايير IFRS أثراً غير مباشر معنوي علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

الفرض الرابع: يؤثر تطبيق معايير IFRS أثراً مباشر معنوي علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر).

٣/٤ منهجية الدراسة التطبيقية:

اعتمدت الدراسة علي فحص وتحليل التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من (٦٩) شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من سنة ٢٠١٢ الي سنة ٢٠١٨. وذلك بغرض تجميع بيانات المتغيرات محل الدراسة واللازمة لاختبار درجة مطابقة النموذج المقدم من خلال هذه الدراسة مع البيانات المشاهدة (الفعلية). واللازمة لاختبار فروض البحث التي تعكس الأثر المباشر لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي كل من توقيت الاعتراف بالخسائر ، وتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. كما تعكس الأثر غير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من خلال توسيط المتغير الوسيط: التحفظ المحاسبي المشروط. وكذلك الأثر المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

وذلك في وجود المتغيرالرقابي حجم الشركة. وقد بلغت عدد المشاهدات في العينة ٤٨٣ مشاهدة. وقد تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية تتمثل في منهجية تحليل المسار Path Analysis والتي تعتبر أحد مناهج نمذجة المعادلة البنائي Structure Equation (SEM) Modeling. حيث تتشكل منهجية تحليل المسار من مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للتحقق من درجة مطابقة نموذج ما يضم علاقات تأثيرية مباشرة وغير مباشرة بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة، مع بيانات فعلية تم جمعها حول المتغيرات التي تضمنها النموذج (محمد، ٢٠٢٠أ). ويتضح من هذا أن الهدف من إجراء تحليل المسار هوالكشف عن مستوي ومعنوية العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات النموذج الذي يُستهدف التحقق من تطابقه أوعدم

تطابقه مع الاساس النظري المستند إليه بناء النموذج. من خلال اختبار مدي تأييد ومساندة البيانات التي تم جمعها من العينة لهذا النموذج. فإذا كانت البيانات تساند وتؤيد النموذج يدل ذلك علي صحة تواجد العلاقات المباشرة وغير المباشرة الموجودة بالنموذج.

٤/٤ اجراءات الدراسة التطبيقية:

وقد بدأت الدراسة التطبيقية بتحديد مجتمع وعينة الدراسة والفترة الزمنية التي تغطيها حيث يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٢ والمستمرة بالقيد إلي عام ٢٠١٨ وهي فترة الدراسة. ولقد اعتمدت الدراسة علي عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في عام ٢٠١٢ وهويمثل عام بداية الدراسة التطبيقية. وبلغ حجم العينة تسعة وستون شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ الي عام ٢٠١٨ ودون ايقاف للقيد. وتمثلت المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة في جمع بيانات متغيرات الدراسة في القوائم المالية السنوية المنشورة والإيضاحات المتممة لشركات العينة. وتقرير مجلس الإدارة المستوفي لمتطلبات مادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية. بالإضافة الي تقارير الإفصاح عن هيكل المساهمين المستوفية لمتطلبات المواد (١٦، ١٨) من قواعد القيد والشطب قبل عام ٢٠١٤. وتقارير الإفصاح عن هيكل المساهمين والمستوفية للمادة (٣٠) من قواعد القيد والشطب من بداية عام ٢٠١٤ وحتي نهاية فترة الدراسة. بالإضافة إلي مواقع الكترونية علي شبكة الانترنت. ومن هذه المواقع المختلفة علي شبكة الانترنت نجد: موقع البورصة المصرية (http://www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx)، وموقع مباشـــــر مصر(http://www.mubasher.net/ar/index.aspx)، وموقع النعيم بروكراج (www.naeem prokarage.com). ومواقع بعض الصحف والمجلات المالية المختلفة، والمواقع الالكترونية للشركات علي الانترنت، وبعض البيانات الصحفية الصادرة عن شركات العينة.

واستخدم البحث أسلوب الدراسة التطبيقية حيث تم جمع البيانات الخاصة بالمقاييس البديلة لمتغيرات الدراسة من البيانات الفعلية المنشورة بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. ثم تم استخدام أداوات التحليل الإحصائي التي شملت البرامج الاحصائية الآتية:

أولاً: برنامج Eviews من أجل تقدير قيم المتغيرات توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، وتوقيت الاعتراف بالخسائر. وتوقيت الاعتراف بالمكاسب. وذلك لقدرة هذا البرنامج علي التعامل مع نوعية البيانات Panel Data الموجودة بالدراسة الحالية والتي تجمع مابين خصائص البيانات القطاعية العرضية وكذلك السلاسل الزمنية الطولية.

ثانياً: تم استخدام برنامج تحليل بنية العزوم الإصدار السادس والعشرين IBM-SPSS-AMOS-26 من أجل اجراء تحليل المسار Path Analysis للعلاقة بين المتغير IFRS وتوقيت الاعتراف بالخسائر. والعلاقة المباشرة بين IFRS وتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائروالعلاقة غير المباشرة بينهما من خلال توسيط المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط). وفي وجود المتغير الرقابي حجم الشركة.

حيث يعتبر تحليل المسار مجموعة من الاساليب الاحصائية التي تهدف إلي الكشف عن

الأثرات المباشرة وغير المباشرة لمجموعة من المتغيرات المشاهدة وليست كامنة (محمد، ٢٠٢٠). ويعتبر تحليل المسار اسلوب احصائي اختباري تحققي وليس استكشافي. فهويستخدم للتحقق من درجة مطابقة النموذج الذي وضعة الباحث للعلاقة بين متغيرات الدراسة استناداً علي احد النظريات اوعلي اساس قوي من الدراسات السابقة، مع البيانات الفعلية المشاهدة الخاصة بمتغيرات النموذج (محمد، ٢٠٢٠أ).

ولقد تم اختيار مفردات العينة بشكل عشوائي غير متحيز من جميع الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ولم تقتصر فقط علي الشركات النشطة التي تضمها المؤشرات المختلفة بالبورصة المصرية. وقد تم اختيار مفردات العينه وفقاً للشروط الآتية:

- أن تكون الشركة المختارة في العينة مقيدة بالبورصة المصرية طوال فترة الدراسة ولم يتوقف قيدها لمدة سنة أوأكثر خلال هذه الفترة .
- لم تتعرض الشركة المختارة في العينة للشطب من البورصة اجبارياً ولا اختيارياً خلال فترة الدراسة.
- أن تتعامل الشركات المختارة في العينة بالجنيه المصري.
- يقتصر اختيار الشركات في العينة علي الشركات المدرجة التي تتوافر عنها بيانات كاملة تغطي كل المتغيرات محل اهتمام الدراسة الحالية وطوال فترة الدراسة.
- تم استبعاد قطاع الخدمات المالية من الدراسه سواء كانت بنوك أوشركات تأمين أوصناديق استثمار أوغيرها، حيث تتميز هذه النوعية من الشركات بوجود قواعد والتزامات محاسبية خاصة بها.

وقد نتج عن الالتزام بالشروط سالفة الذكر اختيار تسعة وستين (٦٩) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية. وذلك لتمثل عينة الدراسة المختارة خلال الفترة من عام ٢٠١٢ الي عام ٢٠١٨. حيث ضمت العينة ست شركات من كل قطاع من القطاعات الآتية: قطاع الرعاية الصحية، وقطاع الموارد الأساسية، وقطاع خدمات وصناعة السيارات، وقطاع الاجهزة والأدوات المنزلية والشخصية، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الكيماويات. وذلك بنسبة ٨,٧٠ % من العينة لكل قطاع من القطاعات سالفة الذكر. كما ضمت العينة شركة واحدة بنسبة ١,٤٥ % من كل قطاع من القطاعات الآتية : قطاع التكنولوجيا، قطاع الموزعون وتجارة التجزئة، وقطاع الغاز والبترول، وقطاع المرافق، وقطاع الاعلام. بالإضافة إلي شركتان من كل قطاع من قطاعي الاتصالات والسياحة والترفيه بنسبة ٢,٩٠ % لكل قطاع منهما. بينما يمثل قطاعي التشييد والبناء والعقارات أكبر نسبة من العينة حيث بلغ عدد الشركات التي تنتمي الي قطاع التشييد والبناء في العينة (١٤) شركة بنسبة ٢٠,٢٩ % من اجمالي حجم العينة، كما بلغ عدد الشركات المنتمية لقطاع العقارات في العينة (١٠) شركات بنسبة ١٤,٤٩ % من اجمالي حجم العينة.

٥/٤ الخطوات الاجرائية للدراسة التطبيقية:

لقد قامت الباحثة بفحص بيانات التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة محل الدراسة. وقامت بتجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وهي بالنسبة لهذه الدراسة نوعين: بيانات ثانوية تأتي مباشرة من التقارير المالية لتعبر مباشرة عن قيمة المتغير محل الدراسة. وشملت هذه البيانات مايخص متغير حجم مجلس الادارة.

بالإضافة الي بيانات اخري أولية لازمة لحساب قيم المتغيرات الاخري محل الدراسة. بمعني ان هذه البيانات تدخل في عدد من العمليات الحسابية قبل الوصول لقيمة المتغير وشملت هذه البيانات كل البيانات اللازمة لحساب مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر)، ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وكذلك حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة. ثم قامت الباحثة بتفريغ جميع البيانات في ورقات عمل Worksheets ضمن برنامج الإكسل Microsoft Excel 2010 علي الحاسب الالي.

ثم قامت باجراء العديد من العمليات الحسابية من خلال هذا البرنامج من أجل التوصل للقيم النهائية لبعض متغيرات الدراسة وهي حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة وتطبيق معايير IFRS. ثم قامت الباحثة بتنظيم البيانات الخاصة بحساب متغيرات التحفظ المحاسبي المشروط، وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في ورقة عمل Worksheets ضمن برنامج الإكسل Microsoft Excel 2010 تمهيداً لإدخالها إلي برنامج Eviews لاستخدامه في تقدير قيم هذه المتغيرات المذكورة آنفاً. وذلك لقدرة برنامج Eviews علي التعامل مع البيانات ذات طبيعة Panel Data مثل الموجودة بهذه الدراسة. ثم استكملت الباحثة باقي الاجراءات من اختبارات احصائية للوصول لنتائج البحث من خلال عدة اجراءات تم توضيحها في السطور الآتية. وتعرض الباحثة فيما يأتي المقاييس المستخدمة لتقدير قيم متغيرات الدراسة. علماً بأنها جميعاً مقاييس مقبولة وسبق استخدامها في العديد من الدراسات السابقة لقياس هذه المتغيرات.

أولاً: المتغير المستقل:

ويتمثل المتغير المستقل في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والمتوافقة مع معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وبما يتفق مع بيئة الاعمال المصرية والتي بدأ تطبيقها في ٢٠١٦ . حيث تعتبر معايير المحاسبة المصرية ترجمة لمعايير IFRS. ولأغراض التحليل الاحصائي تم اعتبار متغير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS متغير وهمي يرمز له في التحليل الاحصائي بالرمز IFRS ويأخذ القيمة (صفر) في السنوات من ٢٠١٢ الي ٢٠١٥ أي قبل التطبيق. ويأخذ القيمة (واحد) في السنوات من ٢٠١٦إلي ٢٠١٨ أي بعد التطبيق.

ثانياً: المتغير التابع والمتغير الوسيط:

تم استخدام مقياس التوقيت غير المتماثل المعدل الخاص بـ(Khan& Watts, 2009) في قياس كل من :

١- متغير توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر والذي يرمز له في التحليل الاحصائي بالرمز Timeliness.

٢- متغير مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) والذي يرمز له في التحليل الاحصائي بالرمز Cscore. وسيتم تناول المقياس بالشرح في السطور الآتية:

تتعدد طرق قياس جودة الإفصاح المحاسبي، ومن ابرز هذه الطرق نجد قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتماداً علي توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. إلا أنه يلاحظ أن الإهتمام

ينصب علي قياس الخصائص الاساسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي الملائمة والتمثيل الصادق. بينما لا تحظي الخصائص المعززة للخصائص الاساسية (وهي القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، وخاصية التوقيت) علي نفس الاهتمام. فلا يتم عادة قياسهم لاعتبارهم اقل اهمية من الخصائص الاساسية، وأيضاً لصعوبة قياسهم (حسن، ٢٠١٣).

وفي سياق متصل اقرت بعض الابحاث الاكاديمية التي تناولت أحد الخصائص المعززة للخصائص الأساسية للجودة النوعية للمعلومات المحاسبية وهي خاصية التوقيت بصعوبة القياس الكمي لهذه الخاصية (Zeghal et al., 2012)، نظراً لوجود عدة اتجاهات مختلفة يمكن النظر منها لهذه الخاصية مما يجعل استحالة وجود تعريف واحد لها. الامر الذي يترتب عليه عدم استطاعة وضع مقياس واحد لخاصية التوقيت. فضلاً عن وجود ندرة نسبية في الدراسات التي حاولت القياس الكمي لهذه الخاصية. بالاضافة الي أن الدراسات القليلة التي حاولت التوصل الي مقياس كمي لهذه الخاصية واجهت العديد من الانتقادات لعدم دقة المقاييس.

وفي ظل هذه الضبابية التي تشوب القياس الكمي لخاصية التوقيت ظهرت دراسة (Khan& Watts, 2009) والتي تعتبر رائدة في التوصل لمقياس كمي مقبول من العديد من الاكاديميين كمقياس كمي لخاصية التوقيت. وبما هو متسق مع تعريف كلا من (Lara & Mora, 2004,) (Carp, 2016) لخاصية التوقيت : بانها قدرة الدخل المحاسبي علي التوسيع في نطاق الاعتراف إلي أن يصل لحجم الدخل الاقتصادي)، بحيث يشمل بنود المكاسب غير المحققة والخسائر المحتملة (Ball &Shivakumar, 2005,p;90).

فقد اتخذت دراسة (Khan& Watts, 2009) نموذج التوقيت غير المتماثل لـ(Basu, 1997) كنقطة انطلاق أساسية في تطويرمقياس كمي مناسب لخاصية التوقيت من منظور الاعتراف بالمكاسب والخسائر. حيث قدمت دراسة (Khan& Watts, 2009) مجموعة من التعديلات علي نموذج (Basu, 1997) حتي يتلائم مع قياس خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

وتجدر الاشارة الي أن نموذج (Basu, 1997) الذي يعرف ايضاً باسم معامل استجابة السوق والارباح قد قُدم في الاساس من أجل قياس التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالمكاسب والخسائر (التحفظ المحاسبي المشروط)، وهويعتبر نموذجاً رائداً يربط الجانب المحاسبي للمعلومات المالية بمتطلبات سوق رأس المال عن طريق محاولة إظهار المؤشرات التي تعكس قرارات المستثمرين (مؤشرات ربحية السهم) في الأرباح المنشورة للشركات (الأورفة لي، ٢٠١٢). حيث يعبر عن سرعة استجابة الارباح المحاسبية للانباء السيئة مقارنة بالانباء الجيدة. فالمحاسبون يميلون للتحقق بدرجة أكبر من الاخبار الجيدة مقارنة بالاخبار السيئة التي يتم الاعتراف بها فوراً. وهوما يعبر عنه بالتحفظ المحاسبي المشروط (أبوالخير، ٢٠٠٧).

وجدير بالذكر أن نموذج (Basu, 1997) يمكن استخدامه لقياس مستوي التحفظ المحاسبي المشروط لشركة ما عبر مجموعة من السنوات باستخدام بيانات سلسلة زمنية (أي بيانات طولية)، كما يمكن استخدامه لقياس مستوي التحفظ المحاسبي علي مستوي الصناعة (أي لمجموعة من الشركات) ولكن لمدة سنه واحده (أي بيانات قطاعية عرضية). اذن هذا النموذج يستخدم في حالة بيانات طولية فقط اوبيانات قطاعية عرضية فقط. وهذا يتسبب في احداث عيوب وعدم دقة في

القياس بنموذج (Basu, 1997) فعند استخدامه لقياس التحفظ المحاسبي علي مستوي الصناعة يتسبب في حجب التقلبات في مستوي التحفظ المحاسبي للشركة الواحدة في القطاع حيث يفترض تجانس شركات القطاع الصناعي الواحد. كما وانه عند استخدام النموذج سالف الذكر لقياس مستوي التحفظ المحاسبي للشركة الواحدة علي مدار عدة سنوات (سلسلة زمنية) يسبب هذا حجب مستوي الإعتراف غير المتماثل الناتج عن الخصائص التشغيلية الاخري غير الموجودة بالنموذج، ويرجع السبب في ذلك الي افتراض النموذج ثبات الخصائص التشغيلية للشركة من فترة لاخري (Khan& Watts, 2009).

ويتبع نموذج (Basu, 1997) في قياس التوقيت غير المتماثل مدخل يعتمد علي القيم السوقية. ويضم المدخل سالف الذكر مقاييس العلاقة الارتباطية بين الارباح وعوائد الاسهم. حيث تتميز المقاييس المندرجة تحت هذا المدخل باستخدامها الاسعار أوالعوائد كمقاييس غير متحيزة بديلة لجودة المعلومات المحاسبية (الاورفه لي، ٢٠١٢). فأسعار الاسهم تعكس كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة (عبدالمنعم،٢٠١٨) والمرتبطة بالشركة علي الفور ودون تحيز وبالاخص في ظل كفاءة السوق المرتفعة (خليل، ٢٠٠٣). حيث تدخل الاخبار الي السوق فتنعكس فورا في عوائد الاسهم في شكل اشارات سالبة أوموجبة لهذه العوائد. وتعتبر هذه الاشارات كمؤشرات لوقوع أخبار جيدة وسيئة للشركة. فتكون الخطوة التالية هي انعكاس الاخبار المتضمنة في عوائد الاسهم، في الارباح المحاسبية للشركة وذلك في توقيت نشر القوائم المالية (خليل، ٢٠٠٣). بمعني ان التقرير عن الارباح المحاسبية للشركات يصل الي السوق بعد أن يكون السوق قد استجاب بالفعل لما استلمه من أخبار (عبد المنعم، ٢٠١٩).

الا أن نموذج (Basu, 1997) قد واجه مجموعة من الانتقادات أجملها (أبوالخير، ٢٠٠٨) في الأتي:

- تعتبر الخصائص الاحصائيه للنموذج مثار انتقاد لان ربط الارباح المحاسبية بقيمة الاسهم السوقية تتسبب في حدوث تحيز في المقاييس الاحصائيه للنموذج.
- لا يستطيع النموذج اكتشاف كافة حالات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- اختلاف نتائج القياس باستخدام نموذج (Basu, 1997) عن نتائج قياس النماذج الاخري عند تطبيقهم علي نفس مجموعة البيانات.

كما أضاف (Khan& Watts, 2009) أن نموذج (Basu, 1997) قد أغفل عوامل اخري تتعلق بالخصائص التشغيلية للشركات لم تدرج في نموذج (Basu, 1997) بالرغم من إمكانية أثرها علي مستوي التحفظ المحاسبي. وبالنظر لكل هذه الانتقادات الموجهة للنموذج سالف الذكر قام (Khan& Watts, 2009) بعمل تعديلات عليه كمحاولة لتحسينة وتلافي عيوبه وللوصول لمقياس افضل للتحفظ المحاسبي، فضلاً عن تطوير مقياس كمي لخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

ويتخذ النموذج (المقياس) الأصلي لـ (Basu, 1997) قبل تعديلات (Khan& Watts, 2009) شكل المعادلة الأتية:

$$Xit=\beta1+ \beta2Dit+ \beta3Rit+ \beta4(Dit* Rit)+eit(1)$$

حيث أن:

Xit= ربحية سهم الشركة (i) في نهاية السنة (t)/ سعر السهم السوقى للشركة (i) في بداية السنة (t)

β1، β2= ثوابت المعادلة

β3= متوسط مقدار التغير في الارباح المحاسبية مقابل التقلبات في الارباح الاقتصادية

β4= حجم التقلبات الاضافية في الارباح المحاسبية في حالة الخسائر الاقتصادية

Dit= متغير وهمي يأخذ القيمة (١) عندما تكون العوائد السوقية للسهم موجبة للشركة (i) في السنة (t) وياخذ القيمة (صفر) عندما تكون العوائد السوقية للسهم سالبة للشركة (i) في السنة (t).

Rit= العوائد السوقية لسهم الشركة (i) في السنة (t)

eit= الخطأ العشوائي

ويلاحظ انه كلما أصبحت قيمة β4 موجبة ومرتفعة يدل هذا علي أن الارباح المحاسبية للشركة تستجيب اسرع للخسائر الاقتصادية مقارنة بالارباح الاقتصادية مما يدل علي ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي المشروط بمعني أن الشركة في هذه الحالة تكون متحفظة بشدة، واذا انخفضت قيمة β4وأصبحت سالبة دل هذا علي ان الشركة غير متحفظة بالمرة.

ولتعديل النموذج السابق قام (Khan& Watts, 2009) باستحداث مؤشرين هما Cscore وGscore. أما Cscore فهومؤشر يستخدم كمقياس لمستوي توقيت الاعتراف بالخسائر المتوقعة (التحفظ المشروط) علي مستوي الشركة في السنة (الشركة/ السنة)، وقد سُمي التوقيت الاضافي Incremental Timeliness للأخبار السيئة. بينما مؤشر Gscore يستخدم كمقياس لمستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب المتوقعة (الاخبار الجيدة)، وقاما بإدخال هذان المؤشران الي معادلة المقياس الاصلي لـ (Basu, 1997) حيث تم التعويض عن ثابت المعادلة (β3) بمقياس Gscore، بينما تم التعويض عن ثابت المعادلة (β4) بمقياس Cscore.

ويتخذ مقياس Gscore شكل المعادلة (2) الاتية:

$$Gscore= \beta3= \mu1+ \mu2*SIZEit+ \mu3*Mit/BVit + \mu4*LEVit \quad (2)$$

حيث أن:

Gscore = مقياس مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب للشركة (i) في السنة (t).

μ1، μ2، μ3، μ4 = ثوابت المعادلة

SIZEit = حجم الشركة (i) في السنة (t).

Mit/BVit = نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة (t) للشركة (i)

LEVit = درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).

بينما يتخذ مقياس (Cscore) شكل المعادلة (3) الآتية:

Cscore = β4= ʎ1+ ʎ2* SIZEit+ ʎ3*Mit/BVit+ ʎ4*LEVit (3)

حيث أن:

Cscore = مقياس مستوي توقيت الاعتراف بالخسائر أي مقياس التحفظ المحاسبي المشروط (التوقيت الاضافي للاخبار السيئة) للشركة (i) في السنة (t).

ʎ1، ʎ2، ʎ3 ، ʎ4 = ثوابت المعادلة

SIZEit = حجم للشركة (i) في السنة (t).

Mit/BVit = نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة (t) للشركة (i)

LEVit = درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).

وبالتعويض بالمعادلتين (2)، (3)، في المعادلة (1) نحصل علي المعادلة الآتية:

Xit=β1+ β2*Dit+ Rit(μ1+ μ2*SIZEit+ μ3*MitBVit + μ4*LEVit)+ Dit* Rit (ʎ1+ ʎ2* SIZEit+ ʎ3*MitBVit+ ʎ4*LEVit)+ σ1*SIZEit +σ2*MitBVit+ σ3*LEVit + σ4* Dit* SIZEit + σ5*Dit*MitBVit + σ6* Dit*LEVit + eit

وبفك الاقواس وتصفية المعادلة نحصل علي نموذج (Basu) المعدل، والافضل تسميته نموذج (Khan& Watts, 2009) والمتمثل في المعادلة (4) الآتية:

Xit = β1+ β2*Dit+ μ1Rit + μ2*Rit*SIZEit+ μ3*Rit*MitBVit + μ4*Rit*LEVit + ʎ1 Dit* Rit + ʎ2* Dit* Rit* SIZEit+ ʎ3* Dit* Rit *MitBVit+ ʎ4* Dit* Rit *LEVit + σ1*SIZEit + σ2*MitBVit+ σ3*LEVit + σ4* Dit* SIZEit + σ5*Dit*MitBVit + σ6* Dit*LEVit (4)

حيث أن:

Xit= ربحية سهم الشركة (i) في نهاية السنة (t)/ سعر السهم السوقى للشركة (i) في

بداية السنة (t)

β1،β2 ، μ1، μ2،μ3،μ4 ، ʎ1، ʎ2،ʎ3 ، ʎ4، σ1، σ2، σ3،σ4 ، σ5= ثوابت المعادلة وهي ثابتة عبر الشركات ولكنها تختلف بمرور الزمن لأنها مقدرة بواسطة انحدارات قطاعية سنوية.

Dit = متغير وهمي يأخذ القيمة (١) عندما تكون العوائد السوقية للسهم موجبة للشركة (i) في السنة (t) وياخذ القيمة (صفر) عندما تكون العوائد السوقية للسهم سالبة للشركة (i) في السنة (t).

Rit= العوائد السوقية لأسهم الشركة (i) في السنة (t)

SIZEit = حجم الشركة (i) في السنة (t).

Mit/BVit = نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة (t) للشركة (i)

LEVit = درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).

ويلاحظ أن جوهر التعديلات التي اجراها (Khan& Watts, 2009) علي نموذج (Basu, 1997) تكمن في اتخاذ بعض المتغيرات التي قد تمثل تفسيرات محتملة أخري لممارسات التحفظ المحاسبي بالشركات في الاعتبار عند صياغة النموذج المعدل والذي ينفي تجانس الخصائص التشغيلية للشركات. وتتمثل المتغيرات المتعلقة بالخصائص التشغيلية للشركات والتي تبناها النموذج المعدل في حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ونسبة (القيمة السوقية الي القيمة الدفترية). كما يتميز النموذج المعدل بأنه يستطيع التعامل مع بيانات Panel Data، بمعني أنه يتخذ البعدين الافقي (الشركة) والرأسي (السنوات) معاً في الاعتبار عند قياس كل من التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) وتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر وهوما يميز هذا النموذج وجعله يحظي بقبول العديد من الباحثين.

ولقد قام (Khan& Watts, 2009) باستحداث مقياس كمي لتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر ومن اتجاه من عوائد السهم السوقية الي الأرباح المحاسبية للشركة.بحيث يستند الي نموذج (Basu, 1997) المعدل حيث اتخذ المقياس (النموذج) الخاص بـ (Khan& Watts, 2009) شكل صيغة حاصل جمع مقياس مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب (Gscore) ومقياس مستوي توقيت الاعتراف بالخسائر(Cscore) ليعبرعن مقياس توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر Timeliness، وبحيث يعكس هذا المقياس كل من الاخبار الجيدة والسيئة في الارباح المحاسبية للشركة في السنة (الشركة/ السنة) بعد أن تم تضمينها في عوائد السوق أولاً. ويتمثل مقياس خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر (Timeliness) في شكل المعادلة (5) الآتية:

$$Timeliness = \beta 3 + \beta 4 = Gscore + Cscore \quad (5)$$

حيث أن:

Timeliness = مقياس مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر

β3= متوسط مقدار التغير في الارباح المحاسبية مقابل التقلبات في الارباح الاقتصادية

β4= حجم التقلبات الاضافية في الارباح المحاسبية في حالة الخسائر الاقتصادية

Gscore = مقياس مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب للشركة (i) في السنة (t).

Cscore = مقياس مستوي توقيت الاعتراف بالخسائر أي مقياس التحفظ المحاسبي المشروط (التوقيت الاضافي للاخبار السيئة) للشركة (i) في السنة (t).

وقد تلاحظ للباحثة أنه نظراً للندرة النسبية في الدراسات التي تناولت خاصية التوقيت نتيجة تركيز معظم الدراسات بشكل اكبر علي دراسة التحفظ المحاسبي. فقد ظل استخدام نموذج (Khan& Watts, 2009 المعدل لنموذج (Basu, 1997 الاصلي كنموذج مقبول في الدراسات لفترة طويلة من الزمن.

ثالثا: المتغير الرقابي:

يتمثل المتغير الرقابي الذي ثبت من خلال نتائج الدراسات السابقة أثره المعنوي علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر وكذلك علي التحفظ المحاسبي المشروط في حجم الشركة (Khan& Watts, 2009). ولأغراض التحليل الإحصائي يقاس بمقياس بديل عنه هواللوغاريثم الطبيعي لإجمالي الاصول وهومقياس مقبول لحجم الشركة في الدراسات السابقة. ويرمز لمتغير حجم الشركة في التحليل الاحصائي بالرمز Size.

٦/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

وقد قامت الباحثة بإجراء الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال حساب الحد الأدني والحد الأعلي والمتوسط لكل متغير كمي من متغيرات الدراسة. كما قامت بدراسة اتجاه كل من مستوي التحفظ المحاسبي المشروط ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب، ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر قبل تطبيق معايير IFRS وبعد تطبيق معايير IFRS. وذلك عن طريق حساب متوسط كل متغير من هذه المتغيرات في كل سنة من سنوات الدراسة علي حده قبل تطبيق المعايير وبعد تطبيق المعايير.وقد توصلت الباحثة من خلال إجراء هذه التحليلات إلي الآتي:

تراوح حجم الشركة في العينة مقاساً بإجمالي أصولها ما بين ٤٣,٧ مليون جنيه مصري إلي ٢٥,٦ مليار جنيه مصري. فيلاحظ التفاوت الكبير بين الحد الادني لحجم الشركة والحد الاعلي لحجم الشركة الامر الذي دفع الباحثة لتقسيم الشركات في العينة من حيث الحجم إلي أربعة فئات هي: شركات ضخمة تراوح حجمها من ٧,٣ مليار جنيه مصري إلي ٢٥,٦ مليار جنيه مصري بمتوسط ١٦,٤٥مليار جنيه مصري للشركة الضخمة في العينة. وقد بلغ عددها في العينة ١٧ شركة بنسبة ٢٤,٦% من اجمالي حجم العينة. وشركات كبيرة الحجم تراوح حجمها في العينة ما بين ١,٧٤ مليار جنيه إلي ٧,٢٩٩ مليار جنيه بمتوسط ٤,٥٢ مليار جنيه مصري للشركة الكبيرة الحجم في العينة.

وقد بلغ عددها في العينة ٣٣ شركة بنسبة ٤٧,٨% من اجمالي حجم العينة.

كما تراوح حجم الشركات متوسطة الحجم بين ٣٢٦,٦ مليون جنيه مصري إلي ١,٧٤مليار جنيه مصري بمتوسط ١,٠٣٣ مليار جنيه مصري للشركة المتوسطة الحجم في العينة. وقد بلغ عددها ١٢ شركة في العينة بنسبة ١٧,٤ % من إجمالي حجم العينة. وشركات صغيرة الحجم تراوح حجمها بين ٤٣,٧ مليون جنيه إلي ٣٢٦,٥ مليون جنيه مصري. وبلغ عددها سبع (٧) شركات في العينة بنسبة ١٠,١ % من الحجم الاجمالي للعينة بمتوسط ١٨٥,١ مليون جنيه مصري للشركة الصغيرة الحجم في العينة.

وجدير بالذكر أن الحد الأدني لمتغير توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر قد وصل في العينة قبل تطبيق معايير IFRS الي (- ٣٩,٦) وانخفض في العينة إلي (- ٤٩,٠) بعد تطبيق معايير IFRS. بينما ارتفع حده الاقصي من (١٠,١) قبل تطبيق معايير IFRS إلي (١٠,٤) بعد تطبيق معايير IFRS. في حين انخفض متوسط مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من (- ٠.٩٤) قبل تطبيق معايير IFRS الي (- ١) بعد تطبيق معايير IFRS.

وتجدر الإشارة إلي أن الحد الأدني لمستوي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الإعتراف بالخسائر) في شركات العينة بلغ قبل تطبيق معايير IFRS (– ١,٩)، بينما ارتفع الحد الادني لمستوي التحفظ المحاسبي المشروط في شركات العينة بعد تطبيق المعايير إلي (- ٠,٤). ولكن تساوي مستوي الحد الأقصي الذي وصل له التحفظ المحاسبي المشروط قبل تطبيق معايير IFRS مع حده الاقصي بعد تطبيق المعايير عند مقدار(٢,٧). كما ارتفع متوسط مستوي التحفظ المحاسبي المشروط في شركات العينة بعد تطبيق معايير IFRS إلي مقدار(٠,٢٩) بعد أن كان (٠,٢٨) قبل تطبيق المعايير. لتحديد اتجاهات متوسطات المتغيرات: التابع (خاصية التوقيت من (توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر) و(التحفظ المحاسبي المشروط) وذلك عبر سنوات الدراسة، قامت الباحثة بحساب متوسط المتغير في شركات العينة لكل سنة من سنوات الدراسة علي حده. وقد أظهرت النتائج نمط غير واضح لإتجاه متوسط مستوي التحفظ المحاسبي المشروط في شركات العينة قبل تطبيق معايير IFRS حيث بدأ بالثبات في عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣، ثم بدأ في الارتفاع في ٢٠١٤، ثم انخفض مرة أخري في ٢٠١٥. إلا أن متوسط مستوي التحفظ المحاسبي المشروط قد ارتفع مباشرة بعد تطبيق معاييرIFRS في عام ٢٠١٦ التي ظهر فيها أثر تطبيق المعايير. ثم اتخذ نمط واتجاه ثابت عند نفس مستواه في عام ٢٠١٦ في جميع السنوات التي تلتها الي نهاية الدراسة في نهاية عام ٢٠١٨.

وجدير بالذكر أنه بالنسبة لاتجاه متوسط مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر عبر سنوات الدراسة فقد أظهرت النتائج اتجاه صاعد باضطراد لقيم هذا المتوسط في السنوات قبل تطبيق معايير IFRS، ثم انخفض متوسط توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائرفي شركات العينة مباشرة بعد تطبيق معايير IFRS في عام ٢٠١٦ لمدة سنة واحدة فقط ، ثم عاود الارتفاع بنسبة طفيفة في عام ٢٠١٧، تلاه انخفاض بنسبة أكبر في عام ٢٠١٨. مما سبق يتضح عدم وجود نمط واضح لاتجاه متوسط توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائربعد تطبيق معايير IFRS.

٧/٤ إجراء التحليلات الإحصائية لاختبار فروض ومطابقة نماذج الدراسة:

يتضمن إجراء التحليلات الإحصائية من أجل اختبار صحة أوعدم صحة فروض الدراسة، ومن أجل اختبار درجة مطابقة البيانات المشاهدة لنماذج الدراسة المبنية استناداً علي الدراسات السابقة ونص المعيار المحاسبي المصري (٣١) ونظيره الدولي IAS 36. مجموعة خطوات تمثل مراحل تطبيق نمذجة المعادلة البنائية SEM وعددها خمسة مراحل (محمد، ٢٠٢٠جـ) كالآتي:

- مرحلة توصيف النموذج Model Specification
- مرحلة تحديد النموذج Model Identification
- مرحلة تقدير النموذج Model Estimation
- مرحلة اختبار النموذج Model Testing
- مرحلة تعديل النموذج عند الحاجه لذلكModel Modification (محمد، ٢٠٢٠جـ)

أولاً: مرحـلة توصيـف النمـوذج:

تشتمل هذه المرحلة علي عدة خطوات فرعية هي: توصيف النموذج المقدم في الدراسة الحالية، والاسس النظرية التي تم الإستناد إليها في بناء هذا النموذج، وتوصيف المتغيرات الواردة بنموذج الدراسة الحالية. ولكن يجب أولاً توضيح المقصود بتوصيف النموذج (النماذج) في إطار نمذجة المعادلة البنائية.

يقصد بتوصيف النموذج (النماذج) في اطار نمذجة المعادلة البنائية وضع تصور نظري للنموذج (للنماذج) مبني علي نظريات أودراسات سابقة. بمعني أنه لضمان التوصيف الجيد للنموذج (للنماذج) يجب توافر نظرية ما اواساس قوي من نتائج الدراسات السابقة يستند إليه الباحث في تقديم تفسيرات مقبولة للعلاقات المفترضة التي قام بتضمينها في النموذج (النماذج) محل الدراسة. حيث يقوم الباحث ببناءه (بنائها) ليوضح العلاقات المفترضة المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات محل اهتمام البحث (محمد، ٢٠٢٠د).

وجدير بالذكر أن نماذج المعادلة البنائية تختلف عن نماذج الانحدار التقليدية (محمد، ٢٠٢٠أ). حيث تكون نماذج المعادلة البنائية نماذج موجهة بالنظرية، وليست موجهة بالبيانات كنماذج الانحدار التقليدية (محمد، ٢٠٢٠جـ). فالبيانات في إطار استخدام نمذجة المعادلة البنائية تعتبر مجرد وسيلة لإختبار النظرية اونتائج الدراسات السابقة التي تم الاستناد إليها في بناء نماذج الدراسة التي بدورها يتم بنائها قبل جمع البيانات. كما تمتاز نمذجة المعادلة البنائية بتضمنها لتحليل المسار الذي يمكن من تحديد الاثر المباشر وغير المباشر لمتغير ما علي متغير أومتغيرات أخري. الأمر الذي يختلف فيه عن تحليل الانحدار الذي يمكن من تحديد الاثر المباشر فقط لمتغير ما علي متغير أومتغيرات الاخري (محمد، ٢٠٢٠ب).

أ- توصيف نموذج الدراسة:

وهونموذج يوضح العلاقة المباشرة بين تطبيق معايير IFRS وتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر وعلاقتهما غير المباشرة من خلال توسيط المتغير الوسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). مع الاخذ في الإعتبار المتغير الرقابي حجم الشركة.

ويتكون نموذج المتغير الوسيط الاول (التحفظ المحاسبي المشروط) من المعادلتين الآتيتين:

Cscore = (k5) **IFRS** + (k2) **SIZE** + **e1 .....(1)**

Timeliness = (k4) **Cscore** + (k3) **IFRS** + (k1) **SIZE** + **e2 . ….(2)**

حيث أن:

Cscore= التحفظ المحاسبي المشروط (المتغير الوسيط الأول)

IFRS= تطبيق معايير IFRS (المتغير المستقل)

SIZE= حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول (متغير مستقل رقابي)

Timeliness= مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر(المتغير التابع)

(K1)= معلمة من معلمات النموذج تشير إلي معامل انحدار العلاقة المباشرة بين المتغير الرقابي حجم الشركة SIZE ومستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر Timeliness

(K2)= معلمة من معلمات النموذج تشير إلي معامل انحدار العلاقة المباشرة بين المتغير الرقابي حجم الشركة SIZE ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب Cscore

(K3)= معلمة من معلمات النموذج تشير إلي معامل انحدار العلاقة المباشرة بين تطبيق معايير IFRS ومستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر Timeliness

(K4)= معلمة من معلمات النموذج تشير إلي معامل انحدار العلاقة المباشرة بين مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب Cscore ومستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر Timeliness

(K5) = معلمة من معلمات النموذج تشير إلي معامل انحدار العلاقة المباشرة بين تطبيق معايير IFRS ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب Cscore

e3= الخطأ المعياري

e4= الخطا المعياري

ب- الاسس النظرية التي تم الاستناد إليها في بناء نموذج الدراسة الحالية:

يوجد توجهين قويين في الدراسات السابقة. توصلت نتائج التوجه الأول منهما إلي وجود أثر معنوي لتطبيق معايير IFRS علي الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن الدراسات التي دعمت نتائجها هذا التوجه دراسات (Barth et al., 2008; Zeghal et al., 2012; Ahmed et al., 2013; Carp, 2016; Kytharosis & Constantinou, 2016; Rodregez et al., 2017; Barth et al., 2018; Capkun & Collins, 2018; Montoya et al., 2019).

بينما توصلت نتائج التوجه الثاني إلي عدم وجود أي أثر معنوي لتطبيق معايير IFRS علي الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن الدراسات التي دعمت نتائجها هذا التوجه دراسات (Chrestinsen et al., 2007; Daske et al., 2008; Armstrong et al., 2010; Bruggemann et al., 2013; Chrestinsen et al., 2013; Chrestinsen et al., 2013; Daske et al., 2013; Chrestinsen et al, 2015;Capkun et al., 2016).

وبما أن معايير IFRS تم تطويرها من أجل تدعيم الجودة النوعية للمعلومات المحاسبية في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي هذه المعلومات. كما أن نتائج الدراسات في التوجه الأول قد أيدت تحقق الأهداف المرجوة من تطوير معايير IFRS. فقد تم تبني التوجه الأول سالف الذكر عند بناء النموذج المقدم في الدراسة الحالية.

وفيما يأتي الاسس النظرية الأخري التي تم الاستناد إليها في بناء نموذج الدراسة، وما تشمله من علاقات مباشرة وغير مباشرة بين المتغيرات محل اهتمام الدراسة، والتي شكلت بدورها فروض البحث.

- بناء علي تعريف (Lara & Mora, 2004,) (Carp, 2016) لخاصية التوقيت بانها قدرة الدخل المحاسبي علي التوسيع في نطاق الاعتراف إلي أن يصل لحجم الدخل الاقتصادي، بحيث يشمل بنود المكاسب غير المحققة والخسائر المحتملة (Ball &Shivakumar, 2005,p;90) يمكن اطلاق توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر علي خاصية التوقيت.

- بناءً علي المسح المرجعي للدراسات السابقة توصلت الباحثة الي اتفاق بين الدراسات المتعلقة بمتغيرات البحث علي وجود أثر مباشر معنوي لتطبيق معايير IFRS علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (Zeghal et al., 2012; Ahmed et al., 2013; Barth et al., 2018; Carp& Toma, 2018) . وما يؤكد ويدعم هذا التوجه هوالزام المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) بالاعتراف الفوري بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول في قائمة الدخل. هذا بالنسبة إلي الاصول المقومة بالتكلفة.

- تعتبر دراسة (Khan& Watts, 2009) دراسة رائدة في التوصل لمقياس معترف به ومقبول في الدراسات السابقة لقياس التحفظ المحاسبي المشروط وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وقد قامت هذه الدراسة سالفة الذكر بتعديل نموذج التوقيت غير المتماثل الذي قدمه (Basu, 2009) وذلك بناء علي ما قامت به من تحليلات حيث توصلت إلي أن مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، ومن اتجاه من السوق إلي الأرباح في التحليل يساوي حاصل جمع مستوي التحفظ المحاسبي المشروط (مستوي توقيت الاعتراف بالخسائر) ومستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب. واستناداً إلي ما سبق يكون

لهذين المتغيرين: التحفظ المحاسبي المشروط (مستوي توقيت الاعتراف بالخسائر)، وتوقيت الاعتراف بالمكاسب أثر مباشر علي توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر.

- بما أن تطبيق معايير IFRS لها أثر مباشر علي التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) وتوقيت الاعتراف بالمكاسب استناداً إلي المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) ونظيره المصري رقم (٣١). يؤدي هذا الاثر بدوره إلي حدوث أثر غير مباشر لتطبيق معاييرIFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر منقول لها عن طريق توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). وذلك استناداً الي دراسة (Khan& Watts, 2009) الرائدة التي توصلت لوجود أثر مباشر لمتغير التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

- يستند الفرض القائل بأن لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS أثر مباشر معنوي علي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر علي أساس من نتائج الدراسات السابقة فقد توصلت مجموعة من الدراسات منها دراسة (Zeghal et al., 2012)، ودراسة (Kythreotis& Constantinou, 2016)، ودراسة (Carp& Toma, 2018) إلي وجود أثر معنوي لتطبيق معايير IFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من خلال اجراء دراسات تطبيقية علي دول الاتحاد الاوروبي وباستخدام نماذج لتحليل الانحدار.

- لقد اثبتت دراسة (Khan& Watts, 2009) الاثر المعنوي لمتغير حجم الشركة علي كل من خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، والتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). وبناء عليه سيتم اتخاذ متغير حجم الشركة كمتغير رقابي له أثر مباشر علي المتغير التابع الوسيطين.

جـ- توصيف متغيرات نموذج الدراسة:

يحتوي النموذج المقدم في الدراسة الحالية علي علي ستة متغيرات. بحيث كانت أربعة متغيرات منهم متغيرات مشاهدة Observed Variables (بمعني ان لها بيانات فعلية مشاهدة). وقد انقسمت المتغيرات المشاهدة في النموذج إلي نوعين: متغيرات مشاهدة داخلية وعددها متغيرين Endogenous Variables هما مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر Timeliness. والتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) Cscore.

ومتغيرات مشاهدة خارجية Exogenous Variables وعددها إثنين هي تطبيق معايير IFRS، وحجم الشركة. كما يحتوي النموذج علي متغيرين غير مشاهدين خارجيين Unobserved Exogenous Variables هما الخطأ العشوائي e1، والخطأ العشوائي e2. وقد بلغ عدد المشاهدات في العينة ٤٨٣ مشاهدة. وتلخصت عزوم العينة Sample Moments بالنسبة لنموذج المتغير الوسيط الأول (نموذج التحفظ المحاسبي المشروط) في كل من مصفوفة التغاير (مصفوفة التباين المشترك)، ومصفوفة التباين، ومصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج.

وقد اسفرت مصفوفة الإرتباط عن علاقة عكسية معنوية قوية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي المشروط. كما اسفرت عن علاقة عكسية ضعيفة جداً وغير معنوية بين تطبيق معايير

IFRS والتحفظ المحاسبي المشروط. بينما أسفرت عن علاقة عكسية اقل من المتوسطة ومعنوية بين المتغير الوسيط الاول (التحفظ المحاسبي المشروط) والمتغير التابع (توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر). كما تبين وجود علاقة طردية اقل من المتوسطة ومعنوية بين حجم الشركة وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. بينما ظهر ان العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق معايير IFRS) والمتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر علاقة عكسية ضعيفة جداً وغير معنوية. والجدول الآتي (١/٤) يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرالتابع وباقي متغيرات نموذج الدراسة.

جدول (١/٤)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرالتابع وباقي متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	المتغير التابع Timeliness		
	قيمة معامل الارتباط (r)	P- Value	
Cscore	-0.366	0.004	معنوي
IFRS	-0.005	0.947	غير معنوي
SIZE	0.367	0.004	معنوي

المصدر: جدول من اعداد الباحثة

د- التحقق من تحديد النموذج:

لقد بلغ عدد العزوم المتمايزة في النموذج المقدم بالدراسة الحالية = (١٠). بينما بلغ عدد المعلمات المتمايزة التي سيتم تقديرها من خلال هذا النموذج= (٩). وبناء عليه بلغت درجات الحرية للنموذج الأول المعدل (١). اذن قيمة درجات الحرية أكبر من الصفر حيث تساوي = واحد صحيح. مما يعني أنه نموذج محدد بصورة عالية وهوالمطلوب ليكون قادر علي تقدير المعلمات ويكون له قيمة وجدوي.

هـ- تقدير النموذج:

من أجل تقدير معلمات النموذج وتنفيذ تحليل المسار استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي تحليل بنية العزوم Analysis of Moment Structure (AMOS). ولتقدير معلمات النموذج ودالة المطابقة وإجراء تحليل المسار، استخدمت الباحثة طريقة Asymptotically Distribution- Free Estimation بالإضافة إلي استخدام تقنية Bootsrtaping من أجل إختبار أثر المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط –توقيت الاعتراف بالخسائر) علي المتغير التابع محل الاهتمام.

حيث يعتبر الهدف الأساسي من استخدام تحليل المسار للنموذج هودراسة الأثر المباشر وغير المباشر للمتغير المستقل وهوتطبيق معايير IFRS والذي يعتبر متغير وهمي يأخذ القيمة صفر قبل تطبيق المعايير ويأخذ القيمة واحد بعد تطبيق المعايير علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر) حيث يقاس بدوره من خلال نموذج (Khan& Watts, 2009) ومن خلال توسيط المتغير الوسيط وهوالتحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) والذي يقاس بمؤشر Cscore. مع الأخذ في الاعتبار أثر متغير الرقابي حجم الشركة الذي يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول.

وقد اسفرت نتائج تحليل المسار لمتغيرات النموذج الاول المعدل عن المعادلات الآتية:

Cscore = 0.10 **IFRS** - 0.57 **size** + **e1 …. (١)**

Timeliness = - 1.58 **Cscore** - 0.23 **IFRS** + 1.28 **size** + **e2 …. (٢)**

حيث أن:

Cscore= التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر- المتغير الوسيط الأول).

IFRS= تطبيق معايير IFRS (المتغير المستقل).

SIZE= حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول (متغير مستقل رقابي).

Timeliness= مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر(المتغير التابع).

e1، e2= الخطأ المعياري

والشكل الآتي يوضح مخرجات برنامج AMOS من اجراء تحليل المسار للنموذج المقدم في الدراسة الحالية:

شكل (١/٤)

مخرجات برنامج AMOS لتحليل المسار للنموذج المقدم بالدراسة الحالية

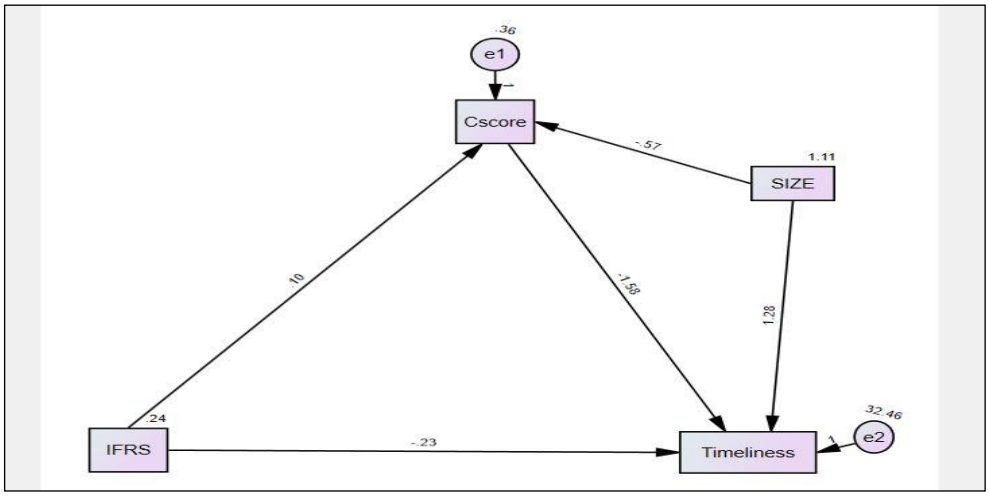

المصدر: من اعداد الباحثة

وقد أسفرت مخرجات برنامج AMOS عند اجراء تحليل المسار عن تقديرات رقمية لمعلمات النموذج الخاصة بالأثار المفترضة اعتماداً علي البيانات التي تم جمعها -والظاهرة في الشكل (٢/٤)، والمدرجة بالجدول (٢/٤)-. فضلاً عن تحليل الأثرات المباشرة وغير المباشرة والكلية لمتغيرات النموذج وتحديد دور المتغير الوسيط في المسارات المارة من خلاله.

فقد تبين من نتائج تحليل المسار للنموذج عدم معنوية الأثر المباشر للمتغير المستقل (تطبيق معايير IFRS) عند مستوي معنوية (٠.١٠٦) علي المتغير الوسيط التحفظ المحاسبي المشروط. بينما أظهرت معنوية الأثر المباشرللمتغير الرقابي حجم الشركة عند مستوي معنوية (٠.٠٠٣) علي المتغير الوسيط التحفظ المحاسبي المشروط. فضلاً عن تساوي الأثرات المباشرة للمتغيرات سالفة الذكر مع أثراتها الكلية علي المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط) بسبب عدم وجود أثر غير مباشر يقع علي هذا المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط) في هذا النموذج من أي متغير أخر.

كما أظهرت نتائج تحليل المسار للنموذج أثر مباشر معنوي للمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط) عند مستوي معنوية (٠.٠١٠) علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر). بينما أظهرت النتائج وجود أثر مباشر غير معنوي للمتغير المستقل (تطبيق معايير IFRS) عند مستوي معنوية (٠.٦٥٠) علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر). وكذلك اظهرت النتائج وجود أثر مباشر معنوي للمتغير الرقابي حجم الشركة بمستوي معنوية (٠.٠٠١) علي المتغير التابع خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر.

وأسفرت نتائج تحليل المسار للنموذج أيضاً عن وجود أثر غير مباشر وغير معنوي للمتغير المستقل (تطبيق معايير IFRS) عند مستوي معنوية (٠.٠٧٨) علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر). كما اسفرت عن وجود أثر غير مباشر معنوي للمتغير الرقابي حجم الشركة عند مستوي معنوية (٠.٠١١)، علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر).

وتجدر الإشارة إلي أن نتائج تحليل المسار للنموذج قد أظهرت أثر كلي غير معنوي للمتغير المستقل (تطبيق معايير IFRS) بمستوي معنوية (٠.٤٤٨) علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر). وأظهرت أثر كلي معنوي للمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي المشروط) بمستوي معنوية (٠.٠١٠) علي المتغير التابع (خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر). بالإضافة إلي الأثر الكلي المعنوي للمتغير الرقابي حجم الشركة بمستوي معنوية (٠.٠٠٣) علي المتغير التابع توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. والجدول الآتي (١٨/٥) يلخص نتائج تحليل المسار للنموذج الأول المعدل (النموذج المعدل للمتغير الوسيط الأول- التحفظ المحاسبي المشروط):

جدول (٢/٤)

ملخص نتائج تحليل المسار للنموذج المقدم بالدراسة الحالية

نوع الأثر	المسار		رمز المسار	قيمة معلمة الأثر	معنوية الأثر
	من	إلي			
مباشر	IFRS	Cscore	K5	0.100	0.106
مباشر	SIZE	Cscore	K2	-0.568	0.003
مباشر	IFRS	Timeliness	K3	-0.228	0.650
مباشر	SIZE	Timeliness	K4	1.275	0.001
مباشر	Cscore	Timeliness	K1	-1.576	0.010
غير مباشر	SIZE	Timeliness	K2+K4	0.895	0.011
غير مباشر	IFRS	Timeliness	K5+K4	-0.151	0.078
كلـــــــي	SIZE	Cscore	K2	-0.568	0.003
كلـــــــي	IFRS	Cscore	K5	0.096	0.106
كلـــــــي	Cscoe	Timeliness	K1+(K2+K4)	-1.576	0.010
كلـــــــي	SIZE	Timeliness	K3+(K5+K4)	2.171	0.003
كلـــــــي	IFRS	Timeliness	K4	-0.378	0.448

المصدر: جدول من اعداد الباحثة

و- اختبار النموذج:

تشير مخرجات البرنامج الإحصائي AMOS الناتجة عن إجراء تحليل المسار بإستخدام طريقة Asymptotically Distribution- Free Estimation وبتقنية Bootstraping لتحديد الأثر المباشر وغير المباشر والكلي ومعنويته علي المتغير التابع إلي حدوث تقارب Minimization Achived للنموذج المقدم في الدراسة الحالية. كما أن نتيجة الإختبار الإحصائي لجودة النموذج أثبتت نجاح هذا النموذج في تقديم دليل يؤيد نتائج الدراسات السابقة ومعايير IFRS التي تم الإستناد عليها في بناء النموذج. بمعني أنه نجح في تفسير العلاقات بين المتغيرات التي بدورها تم صياغتها استناداً علي نتائج الدراسات السابقة ومعايير IFRS.

حيث ظهرت قيمة كاي٢ صغيرة (٢.٢٦١) فضلاً عن كونها غير معنوية بمستوي (٠.١٣٣٣). وهذا مؤشر علي نجاح ومطابقة النموذج لأن عدم معنوية كاي٢ تشير لعدم وجود فروق بين مصفوفة التغاير المقدرة من خلال هذا النموذج المقدم في الدراسة الحالية ومصفوفة تغاير البيانات المشاهدة.

فضلاً عن أن مؤشرات جودة المطابقة الأخري لهذا النموذج قد أيدت نجاحه في مطابقة البيانات المشاهدة. فقد ظهر مؤشر جودة المطابقة GFI بقيمة متميزة هي (واحد صحيح) والتي تدل علي أن النموذج مطابق تماماً للبيانات المشاهدة من العينة. وكذلك ظهر مؤشر جودة المطابقة المقارن بقيمة تقترب جداً أيضاً من الواحد (٠.٩٨٥). وظهر مؤشرRMSEA بقيمة مقبولة أكبر من ٠.٠٥ واقل من ٠.٠٨. بينما ظهر مؤشر RMR بقيمة جيدة ٠.٠٣٧ أقل من ٠.٠٥كما ظهر مؤشر المطابقة التنبؤية بقيمة ٠.٠٤٢. يستخلص مما سبق أن النموذج المقدم في الدراسة الحالية

نموذج جيد ومطابق ولا يحتاج إلي تعديل. والجدول الآتي يلخص مؤشرات جودة المطابقة للنموذج المقدم في الدراسة الحالية.

جدول (٣/٤)

مؤشرات جودة المطابقة للنموذج المقدم في الدراسة الحالية

مؤشرات جودة المطابقة	رمز المؤشر	قيمة المؤشر	P- Value	جودة المؤشر
الاختبار الإحصائي لجودة النموذج: كاي٢	Chi^2	2.261	0.1333	>0.05 مؤشر جيد
أصغر قيمة لكاي٢	CMIN	2.261	0.1333	>0.05
مؤشر جودة المطابقة	GFI	1	-	مؤشر ممتاز
مؤشر جودة المطابقة المقارن	CFI	0.985	-	مؤشر جيد جداً
جزر متوسط مربعات البواقي	RMR	0.037	-	مؤشر جيد
جذر متوسط مربعات خطأ التقارب	RMSEA	0.051	-	مؤشر مقبول
مؤشرات المطابقة التنبؤية	ECVI	0.042	-	

المصدر: جدول من اعداد الباحثة

٥- القسم الخامس: نتائج البحث وتوصياته

لقد أسفرت الإختبارات الإحصائية لفروض البحث ومطابقة نموذج الدراسة عن النتائج الآتية:

أولا: تم التوصل من خلال حساب الحد الادني والحد الاعلي والمتوسط للمتغير التابع والمتغير الوسيط قبل تطبيق معايير IFRS وبعد تطبيقها إلي الآتي:

- نمط غير واضح لاتجاه متوسط مستوي التحفظ المحاسبي المشروط قبل تطبيق معايير IFRS. في حين ارتفع متوسط مستوي التحفظ المحاسبي المشروط مباشرة بعد تطبيق المعايير واستمر ثابت عند نفس المستوي في السنوات التالية.
- اتخذ متوسط مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الإعتراف بالمكاسب نمط واضح متذايد بإضطراد وذلك قبل تطبيق معايير IFRS. بينما اتخذ نمط متذبذب غير واضح بعد تطبيق معايير IFRS.

ثانياً: تم التوصل إلي النتائج الآتية من خلال التحليلات الإحصائية لمطابقة النماذج المقدمة بالدراسة واختبار فروضها:

١. أظهر تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS الاحصائي جودة مطابقة النموذج المقدم بالدراسة.

٢. انتفي الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق معايير IFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب

والخسائر بسبب أن التحليل الإحصائي قد أظهر عدم معنوية هذه الأثار. مما يترتب عليه رفض الفرض الاول القائل بان تطبيق معايير التقارير المالية IFRS يؤثر أثراً مباشراً معنوياً علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣. كما يترتب عليه رفض الفرض الثالث القائل بأن تطبيق معايير IFRS يؤثر أثراً غير مباشرمعنوي علي مستوي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر). وهذا يعني أن التحفظ المحاسبي المشروط لا يلعب أي دور في الوساطة بين معايير IFRS وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٤. يوجد أثر معنوي مباشر عكسي للتحفظ المحاسبي المشروط علي توقيت الإعتراف بالمكاسب والخسائر. مما يترتب عليه قبول الفرض الثاني القائل بأن التحفظ المحاسبي المشروط (توقيت الاعتراف بالخسائر) يؤثر أثراً مباشراً معنوياً علي مستوي خاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥. يوجد أثر معنوي مباشر للمتغير الرقابي حجم الشركة علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٦. يوجد أثر معنوي غير مباشر للمتغير الرقابي حجم الشركة علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر من خلال توسيط التحفظ المحاسبي المشروط. والذي يلعب في هذه الحالة دور الوساطة الجزئية بين حجم الشركة وخاصية التوقيت من منظور توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٧. لا يؤثر تطبيق معايير IFRS أثراً مباشراً معنوياً علي التحفظ المحاسبي المشروط وبالتالي يتم رفض الفرض الرابع.

ثالثاً :توصي الباحثة الباحثين من الأكاديميين والمهنيين بالآتي:

١. دراسة دولية مقارنة لأثر تطبيق معايير IFRS علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر في ظل مجموعة من العوامل الاخري المؤثرة علي هذه العلاقة.

٢. دراسة أثر عوامل جودة الرقابة الداخلية ومخاطر عملية المراجعة، وتعقد عملية المراجعة علي توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

٣. دراسة خاصية التوقيت في البنوك والشركات المالية بخلاف البنوك وايضاً شركات التامين.

مراجع البحث

١. أسماء إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم، (٢٠١٦)، "أثر درجة استقرار بيئة الأعمال على تمهيد الدخل المحاسبي: بالتطبيق على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، مجلد (٣٨)، العدد (١)، ص ص: ٧٤ – ٥١.

٢. أسماء قحطان محمد نشأت الاورفه لي، (٢٠١٢)، "محددات التحفظ المحاسبي وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة طنطا.

٣. الجهاز المركزي للمحاسبات، (٢٠١٨)، www.asa.gov.eg.

٤. الهيئة العامة للرقابة المالية، fra.gov.eg/content/efsa.ar/audit-pages/efsa-account.htm.

٥. أيمن أحمد شتيوي، (٢٠١٧)، "دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط علي كفاءة استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الاسهم بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة اسكندرية، العدد (١)، مجلد (٥٤)، ص ص: ١٢-٦٧.

٦. تامر سعيد محمد عبد المنعم، (٢٠١٩)، "قياس وتحليل تأثير مستوي التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند اعداد التقارير المالية علي مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد (٢)، ص ص: ١- ٩٢.

٧. تامر سعيد محمد عبد المنعم، (٢٠١٦) ، "قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٤)، الجزء (٢)، ص ص:٩١- ١٦٠.

٨. حسين القاضي ومأمون حمدان، (٢٠٠٠)، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٩. دعاء حسين رياض حسين، (٢٠١٦)، "قياس أثر هيكل الملكية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمؤشرات لحوكمة الشركات علي الاداء المالي: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة.

١٠. دينا كمال عبد السلام علي حسن، (٢٠٢١)، "أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل اضمحلال قيمة الأصول في ظل جائحة كورونا علي تقييم قدرة المنشاة علي الإستمرارية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، العدد (٢)، ص ص: ٦٥٨- ٧١٥.

١١. سالم علي الغامدي، (٢٠١٥)، "أثر التحول من تطبيق معايير المحاسبة السعودية الي المعايير الدولية للتقرير المالي علي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد (١)، السنة (٥٦)، ص ص: ٥٣-٩٢.

١٢. سمير خالد صافي، (٢٠١٥)، مقدمة في تحليل نموذج الانحدار باستخدام Eviews، مكتبة افاق، غزة.

١٣. سناء ماهر محمدي مسعود، (٢٠٢٠)، "قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقرير المالي وخطر انهيار اسعار الاسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية"، مجلة جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (٢٤)، العدد (٣)، ص ص: ١-٦٠.

١٤. شريف علي كعموش، (٢٠١٧)، "أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع علي مستوي التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الاسهم السعودي"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد (٣)، الجزء الأول، ص ص: ٦٣٧-٦٧٠.

١٥. صالح الدين فهمي، (٢٠٠٠)، المعايير المحاسبية الدولية: النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر.

١٦. عبد الفتاح أحمد علي خليل، (٢٠٠٣)، "التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد (٢)، ص ص: ٧٣٠-٧٨٦.

١٧. عرابي حمزة، (٢٠١٦)، "نظرة عن نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية وتوجهاتها الحديثة"، دراسات اقتصادية، العدد (١١)، الجزء (٢)، ص ص: ٦٧-٨١.

١٨. عرفات حمدى عبد النعيم علي، (٢٠١٩)، "تأثير الدور الحوكمى لمجلس الإدارة في تحسين القيمة الملائمة لدوافع الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من منظور المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا- كلية التجارة- قسم المحاسبة، العدد (٢)، ص ص: ١٢٥-١٦٣.

١٩. فريد محرم فريد ابراهيم، (٢٠١٦)، "العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار اسعار الاسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية- جامعة طنطا -كلية التجارة- قسم المحاسبة ، العدد (٢)، ص ص: ٤٣٩- ٤٩١.

٢٠. فؤاد محمد الليثي، (٢٠١٠)، نظرية المحاسبة، دار النهضة العربية، القاهرة.

٢١. ماجد مصطفي علي باز، (٢٠١٢)، "جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات"، المجلة العلمية لكلية التجارة- قناة السويس، مجلد (٣)، العدد الاول، ص ص: ١٢٩:١٤٨.

٢٢. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، (٢٠١٤)، "اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة علي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الاول: ص ص: ١-٦٠.

٢٣. محمد إبراهيم محمد حسين ، (٢٠١٣)، "قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية علي جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عين شمس.

٢٤. محمد حبشي حسين محمد، (٢٠٢٠أ)، "تحليل المسار باستخدام برنامج اموس"، الجزء الأول، https://www.youtube.com/watch?v=xoJYwCWkBdA.

٢٥. ــــــــــ، (٢٠٢٠ب)، "تحليل المسار باستخدام برنامج اموس"، الجزء الثاني، https://www.youtube.com/watch?v=nqAbcDd18Ko.

٢٦. ــــــــــ، (٢٠٢٠جـ)، "نمذجة المعادلات الهيكلية"، https://www.youtube.com/watch?v=xoJYwCWkBdA.

٢٧. ـــــــــــ، (٢٠٢٠د)، "توصيف النماذج في المعادلة البنائية"، https://www.youtube.com/watch?v=xu9yQcruhbQ.
٢٨. محمد زيدان إبراهيم، (٢٠٠٦)، "السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال: دراسة اختباريه"، unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf
٢٩. مدثر طه أبو الخير، (٢٠٠٧)، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل- كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ص: ١: ٦٠.
٣٠. ـــــــــــ، (٢٠٠٨)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي مع التطبيق علي الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الاول: ص ص: ١-٥٨.
٣١. نرمين صبحي محمد حسن، (٢٠١٣)، "قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وإنعكاساتها على تكلفة رأس المال"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٣٢. هديل توفيق أبو اليزيد أبو شلوع، (٢٠١٣)، "محددات الافصاح المحاسبي الاختياري: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الاعمال المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
٣٣. وليد عزت عبد الفتاح إبراهيم، (٢٠٢٠)، "قياس الآثار الإقتصادية لتوافق معايير المحاسبة المصرية مع معايير التقرير المالي الدولية: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

34. Ahmed, A., & S. Duellman, (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", Journal of Accounting and Economics, Vol. (43),PP: 411- 431.
35. ———, M. Neel, & D. Wang, (2013), "Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence", Contemporary Accounting Research, Vol (30), PP: 1344–1372.
36. Armstrong, S., E. Barth, A. Jagolinzer, & E. Riedl, (2010), "Market reaction to the adoption of IFRS in Europe", The Accounting Review, Vol. (85), Iss. (1), PP: 31–61.
37. Ball, R. & L. Shivakumar, (2005), "Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness', Journal of Accounting and Economics, Vol (39), Iss. (1), PP: 83-128.
38. ——— & P. Brown, (1968), "An empirical evaluation of accounting income numbers', Journal of Accounting Research, Vol.(6), Iss. (2), PP: 159–178.

39. ———— , S. Kothari& A. Robin, (2000), "The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings', Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), Iss. (1), PP: 1–51.
40. Barth, E., W. Landsman, M. Lang & C. Williams, (2008), "Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?', Journal of Accounting and Economics, Vol (54), PP: 68-93.
41. ————, W. Landsman, & M. Lang, (2018), "International accounting standards and accounting quality", Journal of Accounting Research, 46, PP: 467–498.
42. Basu, S. (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. (24), PP: 3–37.
43. Begley, J.& P. Fischer, (1998), "Is there information in an earnings an Issuncement delay?", Review of Accounting Studies, Vol.(3), Iss. (4), PP: 347–363.
44. Black, J., J. Chen, & M. Cussatt, (2018), "The association between SFAS Iss. 157 fair value hierarchy information and conditional accounting conservatism". The Accounting Review, Vol. (93), Iss. (5), PP: 119–144.
45. Brown, P., (1970), "The impact of the annual net profit report on the stock market", Australian Accountant, Vol. (40), Iss. (3), PP: 277–283.
46. Brown, S., & S. Hillegeist, (2007), "How disclosure quality affects the level of information asymmetry", Review of Accounting Studies, Vol. (12), PP: 443–477.
47. Capkun, V., A. Jeny, T. Jeanjean& L. Weissc, (2008), "Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe", Working paper, HEC Paris, ESSEC Business School and Georgetown University.
48. ———— , D. Collins, & T. Jeanjean, (2016), "The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations", Journal of Accounting and Public Policy, Vol (35), PP: 352–394.
49. Carp M.,& C. Toma, (2018), "Timeliness of earnings reported by Romanian listed companies", Accounting& Managerial Information Systems, Vol.(17), Iss. (1), PP: 46-68.

50. ———— , (2016), "Empirical study regarding the influence of the quality of financial information on the value of listed companies", Audit Financial, Vol. (1), Iss. (13), PP: 78-87.
51. Chan, L., E. Lee, J. Petaibanlue& C. Zeng, (2014), "Re-examining the relationship between PIN and timely loss recognition", Applied Financial Economics, Vol. (24), Iss. (23), PP: 1479-1489.
52. Christensen, H., E., Lee, & M. Walker, (2007), "Cross-sectional variation in the economic consequences of international accounting harmonisation: The case of mandatory IFRS adoption in the UK", International Journal of Accounting, Vol. (42), Iss.(4), PP: 341–379.
53. ————., E. Lee, M.Walker & C. Zeng, (2015), "Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption?", European Accounting Review, Vol. (24), PP: 31–61.
54. Coelho, C., F. Galdi, &A. Lopes, (2017), "Determinants of asymmetric loss recognition timeliness in public and private firms in Brazil", Emerging Markets Review, PP: 1-15
55. Courtis, J.K. (1976), "Relationships between timeliness in financial reporting and corporate attributes", Accounting and Business Research, Vol. (6), Iss. (25), PP: 45–56.
56. Daske, H., L. Hail, C. Leuz, & R. Verdi, (2008), "Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the Economic consequences", Journal of Accounting Research, Vol. (46), PP: 1085–1142.
57. ————, (2013), "Adopting a label: Heterogeneity in the economic consequences around IAS/IFRS adoptions", Journal of Accounting Research, Vol. (51), Iss.:(3), PP: 495–547
58. Dyer, C.& A. McHugh, (1975), "The timeliness of the Australian annual report", Journal of Accounting Research, Vol. (13), Iss. (2), PP: 204–219.
59. Givoly, D. & D. Palmon, (1982), "Timeliness of annual earnings an Issuncements: some empirical evidence", The Accounting Review, Vol. (57), Iss. (3), PP: 486–508.
60. IASB, (2010), International Accounting Standards Board: IFRS, London, UK: IASB.
61. ————, (2018), IFRS Standards: Issued at 1 January 2018. London: IFRS Foundation.

62. Ismail, K. & R. Chandler, (2003), "The timeliness of quarterly financial reports of companies in Malaysia", Retrieved from https://ssrn.com/abstract=415047
63. Kim, J., & L. Zhang, (2016), "Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence", Contemporary Accounting Research,Vol. (33), Iss.(1), PP: 412–441.
64. Kythreotis, k,& C. Constanti, (2016), "The Interrelation among Accounting Quality, Timeliness and Relevance", Global Business& Eco Issmics Review, Vol. (18), Iss. (1), PP: 587-603.
65. Lawrence, E., (1983), "Reporting delays for failed firms", Journal of Accounting Research, Vol. (21), Iss. (2), PP: 606–610.
66. Montoya J., A. Sanchez& A. Morales, (2019), "Impact of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Latin America& The Caribbean", Contaduria Y Administracion, Vol.(64), Iss. (4), PP: 1-34.
67. Patatoukas P., (2016), "Asymmetrically Timely Loss Recognition& The Accrual Anomaly: Discussion of Konstatinidi et al.", ABACUS, Vol (52), Iss. (1), PP: 3-34.
68. Song F.& J. Zhou, (2021), "Principles- Based Accounting Standards& the Timeliness of Annual Reports: Evidence From China", Asian Review of Accounting, Vol. (29), Iss. (3), Pp: 399- 442.
69. Whittred, G& I. Zimmer, (1984), 'Timeliness of financial reporting and financial distress', The Accounting Review, Vol. (59), Iss. (2), PP: 287–295.
70. Zavodny L. & D. Prochazka, (2022), "IFRS Adoption & Value Relevance of Accounting Information in V4 Region", Economic Research, on line journal,tandofline.com .
71. Zeghal, D., S. Chtourou, & Y. Fourati, (2012), "The effect of mandatory adoption of IFRS on earnings quality: evidence from the European union", Journal of International Accounting Research, American Accounting Association. Vol. (11), Iss. (2), PP:1–25.
72. ————, ————, & Y. sellami, (2013), "An Analysis of The effect of Mandatory adoption of IAS/IFRS on Earnings Management", Journal of International Accounting, Auditing& Taxation, Vol. (20), PP: 61- 72.

73. Zhong,K ., & W. Li, (2017), "Accounting Conservatism: A Literature Review", Australian Accounting Review, Vol (81), Iss. (27), PP: 195-213.